الأمم المتحدة A/51/PV.13

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ١٣
الجمعة، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كمال (باكستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول عصر اليوم وزير الدولة في نيوزيلندا، صاحب السعادة السير روبن غراي.

سير روبن غراي (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي سروري الخاص أن أخاطب الجمعية العامة في دورة انتخبت فيها ماليزيا لترؤسها. إن بلدينا صديقان حميمان، والسفير غزالي معروف شخصيا لنا ويحظى باحترامنا جميعا. ونيوزيلندا تتطلع إلى دورة مثمرة تحت قيادته.

في غضون أسبوعين فقط سيشترك النيوزيلنديون في انتخابات عامة. وهناك موضوعات عديدة تختلف حولها الأحزاب السياسية المتنوعة، لكن شيئا واحدا لا يزال واضحا تماما: تأييد النيوزيلنديين للأمم المتحدة ودور القانون الدولي المتجسد فيها.

بالنسبة لنيوزيلندا، كما هو الحال بالنسبة لبلدان أخرى كثيرة ممثلة هنا اليوم - وبخاصة البلدان الصغيرة - لا يزال الغرض الأولي من الأمم المتحدة أن توفر نظام أمن جماعيا. إنها تجمع أمم العالم في تحالف كبير لحفظ السلام، وللمساعدة على القضاء على أسلحة الدمار الشامل، والتمسك بحقوق الإنسان، والتشجيع على الحكم الصالح، وحماية البيئة، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك من خلال دعم دور المرأة.

وهذه الأنشطة، جنبا إلى جنب مع مبادرات وطنية وإقليمية، توفر أساس نظام الأمن الجماعي الذي نريد أن نخلفه لأبنائنا.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86300
9686300

وثقتنا بالأمم المتحدة، نحن النيوزيلنديين، أعيد تأكيدها عندما اعتمدت الجمعية العامة قبل أسبوعين معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكان من دواعي كبير ارتياحي أن وقعت على المعاهدة صباح اليوم نيابة عن نيوزيلندا حكومة وشعبا. لقد كان الاتفاق على معاهدة للحظر هدف نيوزيلندا لأكثر من ثلاثة عقود وهو هدف روجنا له في هذه الجمعية جنبا إلى جنب مع استراليا والمكسيك. وهو يعكس القناعات الراسخة التي يتمسك بها جميع أبناء نيوزيلندا.

إن نيوزيلندا دعت ولا تزال تدعو، إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وإيماننا بأن أسلحة الدمار الشامل هذه يمكن بل ينبغي أن يُقضى عليها ترسخه التجربة الطويلة التي عاشتها منطقتنا كمنطقة تجارب للأسلحة النووية. ويسرني أن أقول إن هذا زمن خلفناه وراءنا بسرور.

والمعاهدة بالنسبة لنيوزيلندا، تمثل أولا وقبل كل شيء نهاية التجارب النووية في منطقتنا وفي العالم أجمع. لكن الأكثر من ذلك، أنها تضع عقبات حقيقية في طريق أي دولة تسعى إلى تحديث أو تطوير ترسانة نووية. ولقد اتخذنا خطوة هامة على طريق القضاء على الأسلحة النووية كلية. وعلينا الآن أن نتطلع إلى الأمام.

إن محكمة العدل الدولية، حددت واجبنا في هذا الشأن في الفتوى التي أصدرتها مؤخرا بشأن مشروعية استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها وهو الالتزام بالسعي بحسن نية لاختتام المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي. ونيوزيلندا تعتقد أنه ينبغي على جميع الدول، بما في ذلك الدول النووية، أن تجري مفاوضات في عام ١٩٩٧ بشأن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي هدفه النهائي القضاء التام على الأسلحة النووية، وبشأن معاهدة تتعلق بنزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

ونحن الآن في وضع يمكننا من الإسهام بشكل أفضل في تلك المفاوضات بسبب قرار مؤتمر نزع السلاح الأخير بقبول نيوزيلندا و٢٢ بلدا آخر أعضاء كاملي العضوية في المؤتمر. وكدليل على الأهمية التي نعلقها على عمله الحالي، قررت حكومة بلدي الآن تعيين سفير متفرغ لنزع السلاح لدى المؤتمر في جنيف.

وثمة خطوات أخرى نحو تهيئة عالم خال من الأسلحة النووية أوصى بها تقرير لجنة كانبرا بشأن القضاء على الأسلحة النووية، الذي صدر في الشهر الماضي، ونأمل أن ينشط ذلك التقرير المناقشات على المستوى الوطني، ولا سيما في الدول النووية.

وقد تجلت تطلعات دول كثيرة نحو التحرر من شبح الأسلحة النووية في إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي بلغ عددها الآن أربع مناطق. والمعاهدات الأربع ذات الصلة بتلك المناطق تملك، مجتمعة، إمكانية تغطية حوالي ١١٤ دولة و ١,٧ بليون نسمة. وقد فكر بلدي مليا في الطرق الكفيلة بتعزيز التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونعكف حاليا مع حكومات أخرى على وضع مشروع قرار سيعرض على هذه الدورة للجمعية العامة، وتأمل نيوزيلندا أن يحظى بتأييد واسع.

ولكن مجال نزع السلاح ما هو إلا أحد المجالات التي يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل فيها التصدي للتحديات الخطيرة التي تهدد أمننا الجماعي. وعندما تولت حكومة بلدي زمام الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ كان المجتمع الدولي يواجه تحديا تمثل في غزو العراق للكويت. وفي قلب أوروبا كانت يوغوسلافيا في سبيلها إلى الانهيار السياسي. ولكن لم يكن الكثير منا يتصور آنذاك كابوس البوسنة ولا إبادة الأجناس التي حدثت في رواندا ولا المجاعة الجماعية والفوضى في الصومال. وفي مواجهة هذا الوضع، وأثناء فترة عضويتنا في مجلس الأمن في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، كان هناك عدد قياسي من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ٧٥ ٠٠٠ جندي، منتشرين في شتى أنحاء العالم، وكان غزو العراق للكويت قد تم ردعه بعنف بعمل ائتلافي أذن به مجلس الأمن. وكانت نيوزيلندا، ولا تزال، جزءا من ذلك الائتلاف، وهي حاليا تشارك في الجهود المبذولة لكفالة امتثال العراق لقرارات المجلس اللاحقة. والأحداث الأخيرة تؤكد أننا ما زلنا بحاجة إلى توخي الحذر. وعلى العراق أن يعرف أن هناك حدودا لما يمكن أن يتغاضى عنه المجتمع الدولي.

ونيوزيلندا تعمل أيضا في يوغوسلافيا السابقة حيث تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام، وإن كانت مسؤولية تنفيذ اتفاقات دايتون تقع أساسا على عاتق منظمة حلف شمال الأطلسي. وبالمثل، يخدم موظفونا في أنغولا والشرق الأوسط.

إن أبناء نيوزيلندا من أقوى أنصار دور الأمم المتحدة في حفظ السلام الدولي، على الرغم من حقيقة أن السجل العام خلال النصف الأول من هذا العقد كان مختلطا. فقد كانت هناك أوجه نجاح، مثل كمبوديا وموزامبيق والسلفادور، وكذلك جوانب خيبة أمل وإحباطات مريرة مثل البوسنة والصومال ورواندا. ولكنني أتردد في وصف هذه العمليات بأنها فاشلة. فهذا في نظري يعني تجاهل الجوانب الإيجابية التي حققتها في ظروف بالغة الصعوبة، وتجاهل إسهامات هذا الحشد الكبير من المتفانين والقديرين. وسنعتبر تلك العمليات فاشلة فقط إذا فشلنا في تعلم الدروس منها. وأعتقد أننا تعلمنا.

تعلمنا، أولا، أن الأمم المتحدة يجب أن تتوفر لها الموارد المطلوبة لتأدية وظائفها. ثانيا، يجب أن تحرص المنظمة على عدم الخلط بين مهام الإنفاذ وحفظ السلام، ما لم تكن قوات حفظ السلام مهيأة على النحو الواجب منذ البداية للتصدي للخطر الأكبر الذي ينطوي عليه هذا الخلط.

ثالثا، ينبغي أن يحذر مجلس الأمن من اتخاذ قرارات تعجز المنظمة عن تنفيذها، لأن ذلك يخلق مشكلة خطيرة هي تآكل المصداقية.

وترى حكومتي أيضا أن الأمم المتحدة عليها أن تواصل جهودها لتطوير قدرتها على الاستجابة بسرعة أكبر. ونحن نثني على الاقتراح الداعي إلى أن يُنشأ بالمقر فريق تنفيذي للانتشار السريع، بل إننا في الواقع عرضنا المساهمة في هذا الفريق بضابط على مستوى عال من الخبرة.

ولا تزال مسألة إزالة الألغام تستأثر باهتمام كبير في نيوزيلندا. فالألغام تشكل تهديدا غير مقبول لعمليات حفظ السلام، وتحديا إنسانيا وإنمائيا طويل الأجل. ومن واجب الأمم المتحدة أن تبذل كل جهد ممكن لضمان توفير الموارد اللازمة لأنشطة إزالة الألغام.

وقد قدمنا أكثر من ضعف قسطنا السنوي في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل

المساعدة في إزالة الألغام. هذا إضافة إلى إسهامنا المتواصل بخبرتنا في إزالة الألغام، في كمبوديا وموزامبيق وأنغولا، وكذلك هنا في مقر الأمم المتحدة.

وأخيرا، لا نعتقد أن الأمم المتحدة يمكنها أن تتخلى عن دورها لدى التفكير في عمليات تنطوي على بُعد تنفيذي محتمل. وإذا فعلت ذلك فسرعان ما ستفقد مغزاها. ومن المرجح أن التهديدات التي سيتعرض لها السلم والأمن الدوليان في المستقبل ستكون بمثل صعوبة التهديدات التي تعرضا لها في الأمس القريب. وسيتعين أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الاستجابة بصورة فعالة، لا أن تكون مجرد ختم للتصديق على إجراءات الدول الكبرى.

والأحداث المأساوية التي وقعت في الضفة الغربية وغزة في الأيام القليلة الماضية تبين أن السلام هناك ما زال بعيد المنال. ونيوزيلندا تناشد جميع الأطراف أن تكف عن الإجراءات التي قد تعرقل عملية السلام في الشرق الأوسط. لقد بذلت جهود مضنية في هذه العملية، وأصبحت توفر أملا حقيقيا في التوصل إلى حل طويل الأجل للمشاكل التي عصفت بالمنطقة؛ ولا بد إذن من دعمها بدلا من تعريضها للخطر.

إن حقوق الإنسان هي أساس الحرية والعدالة. وتحقيق الاحترام العالمي لحقوق الإنسان شرط أساسي لا غنى عنه لإقرار السلام والأمن الدوليين.

وفي نيوزيلندا نعمل جاهدين من أجل ترتيب أمورنا في الداخل. ونحن ملتزمون بترجمة الحقوق المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين وغير ذلك من الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان، إلى واقع حي لجميع أبناء نيوزيلندا، ونحن على استعداد للتعبير جهرا عن آرائنا عندما نرى حقوق الإنسان تنتهك في مناطق أخرى من العالم. ذلك أن سياستنا الدولية تجاه حقوق الإنسان موجهة، في جوهرها، نحو إيجاد طرق ملموسة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الصالح.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يسعدنا أن نلاحظ التقدم الذي تحرزه الأمم المتحدة في أطر تعزيز حقوق الإنسان. وتشجعنا أيضا مستويات التعاون والتفاعل الجديدة التي تحققها لجان حقوق الإنسان في المنطقة.

كما ترى نيوزيلندا أن هناك حاجة إلى دعم فرادى البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية في عملها لتحسين حالة حقوق الإنسان ونوعية الحكم، ولهذا الغرض أعلن وزير الخارجية اليوم إنشاء برنامج دولي. وهذا البرنامج سيزيد إلى حد بعيد من قدرتنا على دعم أنشطة بناء القدرات في مجال الحكم الصالح وحقوق الإنسان. وسيعمل هذا البرنامج بالتوازي مع صندوق الكمنولث الحالي للحكومة الصالحة.

واتساقا مع مبادئ الأمم المتحدة، شاركت نيوزيلندا بنشاط في فريق عمل وزراء الكمنولث لتعزيز مبادئ الحكم الصالح التي أرسيت في اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث المعقود في هراري في ١٩٩١، وتأكدت مرة أخرى في اجتماع أوكلند في عام ١٩٩٥. وقد تشرفت شخصيا بتمثيل نيوزيلندا في عدة اجتماعات لفريق العمل، وأثناء بعثته الأخيرة إلى غامبيا.

إلا أن هذه البرامج بهدفيها المترابطين: التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، ليست بقليلة التكلفة. فالأموال التي تنفق على برامج الأمم المتحدة للإغاثة والتنمية تفوق بكثير تكاليف حفظ السلام، وهذا ما يجب أن يكون.

وفي قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، اعترف بأن التنمية المستدامة ستتطلب موارد مالية كبيرة جديدة وإضافية، وكذلك تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وهو البرنامج الذي سنفتتح به القرن المقبل.

ويسرني أن يكون بوسعي أن أقول إن نيوزيلندا بحلول العام القادم ستكون قد زادت منذ مؤتمر ريو مساعدتها الإنمائية الرسمية بحولي الثلث. وستكون هناك زيادة هذا العام بنسبة ٢٤ في المائة من تمويلنا للوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة.

وسيشهد عام ١٩٩٧ استعراض الخمس سنوات لجدول أعمال القرن ٢١. ومن بين المهام الهامة التي ستضطلع بها الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في حزيران/يونيه القادم، تقييم فعالية الهيئات والمؤسسات التي أنشئت للنهوض بالأهداف المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١. والقضايا

عديدة وكلها هامة، ولكننا بحاجة إلى تركيز جهودنا والتوصل إلى نتائج حقيقية.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون للجنة التنمية المستدامة دور معزز؛ ويجب أن تكون المحفل الذي يمكن للدول أن تعمل فيه لترشيد جدول أعمال البيئة والتنمية المستدامة.

كل هذه التحديات التي تواجه هذه المنظمة الفريدة، واحترامنا لها، يؤكدان، بالطبع، الحاجة الماسة إلى الإصلاح. وعلى وجه الخصوص، يجب تغيير مجلس الأمن ليصبح أكثر تمثيلا لعضوية المنظمة بوضعها اليوم، وليس كما كانت قبل خمسين عاما. ويجب أن تستحدث إجراءات صنع القرار فيه.

إن إيجاد أساس مستدام لتمويل المنظمة لا يزال أمرا كان ينبغي تحقيقه منذ زمن بعيد. وقد كرست نيوزيلندا نفسها لإصلاح الأمانة العامة والجهاز الحكومي الدولي على حد سواء، وذلك من خلال التزامنا القوي بعمل الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وتقرير ذلك الفريق يوفر مسودة للعمل خلال هذه الدورة. ونؤيد أيضا مجلس الكفاءة، ووفرنا له خدمات خبير نيوزيلندي في إعادة هيكلة الخدمات العامة.

إننا نعتقد أن سجل نيوزيلندا ـ ليس فقط بوصفها تسدد نصيبها المقرر في الميزانية في موعده، وإنما أيضا بوصفها بلدا أظهر التزامه بالإصلاح المالي ـ يضعها في موقف جيد يتيح لها المشاركة بشكل فعال في عمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، التي نسعى الى الحصول على عضويتها في دورة الجمعية العامة في هذا العام.

وإن السعي لإصلاح منظومة الأمم المتحدة لجعلها أداة فعالة في يد المجتمع الدولي للسنوات الخمسين المقبلة يعني أن يد الفحص والتدقيق تستطيع أن تطال أي جزء منها.

لقد تركز قدر كبير من الاهتمام على مجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة. ونحن نعتقد أن المجال واسع أيضا لزيادة فعالية محكمة العدل الدولية. لقد مضت خمسون عاما منذ أنشئت محكمة العدل الدولية بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. واحتفالا بهذا المعلم الهام على درب سيادة القانون الدولي ينبغي أن نحدد، أخيرا، موعدا لعقد مؤتمر لاعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. إن إنشاء محكمة دائمة تحقق العدالة لضحايا الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وسائر الجرائم الدولية الأخرى يمثل بالتأكيد أولوية بالنسبة لنا جميعا.

وإنني أشعر بالامتنان لإتاحة هذه الفرصة لي لأعرب مجددا عن التزام نيوزيلندا بهذه المنظمة وبالتعددية باعتبارها وسيلة بناء عالم أفضل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية في اليونان، سعادة السيد تيودوروس بنغالوس، وأعطيه الكلمة.

السيد بنغالوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أعرب عن أحر تهاني حكومة بلدي لرئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين بمناسبة انتخابه. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق لسلفه السيد ديوغو فريتاس دو أمارال الذي كانت قيادته خلال الدورة الخمسين عونا قيّما للمنظمة.

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب عن عميق تقديري للأمين العام السيد بطرس بطرس غالى، لتفانيه في أداء واجباته منذ عام ١٩٩٢.

لقد أدلى وزير خارجية أيرلندا، بوصفه رئيسا لمجلس الاتحاد الأوروبي، ببيان تؤيده حكومة بلدي تأييدا تاما، وكذلك الحال بالنسبة لمذكرة الاتحاد. غير أنني أود أن أتناول بالتفصيل بعض المسائل التي تهم بلدي بصورة خاصة.

دعونا نتذكر الرسالة التي وجهها زعماء العالم خلال الاجتماع التذكاري الخاص الذي عقدته هذه الهيئة: إن المنظمة بحاجة الى إجراء إعادة تنظيم جادة حتى تكون مستعدة لمواجهة تحديات السنوات المقبلة. وإن الالتزام السياسي للدول الأعضاء والمشاركة بموارد كافية يشكلان متطلبين أساسيين مسبقين لنجاح الأمم المتحدة.

وللأسف، أن اقتراحات قليلة جديرة بالذكر طرحت فيما يتعلق بجهود التحديث الشاملة لتمكين المنظمة من أن تصبح أكثر كفاءة وشفافية في تأدية مهامها في الوقت الذي تستخدم فيه مواردها استخداما رشيدا.

إن الدول الأعضاء هي التي أعطت الأمم المتحدة سماتها الراهنة. وحتى إذا أمكن إصلاح أوجه ضعف المنظمة الإدارية إصلاحا تاما، فإن قوة التصحيح المكثف والإصلاح الذي كان ينبغي القيام به منذ وقت طويل لا تكمن في هذا المبنى وإنما في عواصمنا.

إننا، في هذه المرحلة نواجه بديلين: إما كبح ما يطلب من الأمم المتحدة أن تؤديه وإعطاؤها فرصة معقولة للاضطلاع بسياسات مخفضة في إطار مواردها الحالية، أو الاعتراف بالحاجة الى تحسين قدراتها ومنحها وظائف أكبر وأيضا الوسائل الضرورية لذلك. واليونان تؤيد بقوة الطريق الثاني، لأن هناك حاجة الى منظمة عالمية آخذة في النمو، وليس في النقصان. إننا نقترب عاما بعد عام من عتبات مزعجة على كل من الصعيد الديموغرافي والاجتماعي - الاقتصادي والبيئي. والفرصة الوحيدة أمامنا لمعالجة المشاكل العابرة للحدود هي وضع حلول عبر وطنية. إننا بحاجة الى التعاون بشكل بناء لبلوغ الغايات المشتركة.

سيكون من الصعب تماما، إن لم يكن مستحيلا، أن تعالج الأمم المتحدة الأزمة المالية الراهنة إذا حرمت الدول الأعضاء المنظمة العالمية من الموارد والأرصدة التي تعهدت بإعطائها بمحض إرادتها الحرة بأسلوب تعاقدي. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد مرة أخرى على أنه ما من وفورات يمكن، وحدها، أن تجعل الأمم المتحدة قادرة على سداد جميع ديونها. كما ينبغي التأكيد على أن الدول الأعضاء كافة، وبخاصة تلك التي تضطلع بدور هام في عملية صنع القرار في المنظمة وفي تحديد أنشطتها، يجب ألا تتردد أبدا عندما يتعلق الأمر بدفع أنصبتها.

ولنكن واضحين: إن الإصلاح كله يتهدده خطر الجو الذي ينذر بحدوث انهيار مالي وشيك. والأسوأ من ذلك، أن الأمم المتحدة، وجميع المبادئ التي تدافع عنها تتعرض لخطر ضعف الثقة بها وربما الى الأبد، حتى في أعين أشد مؤازريها. وهذه مسألة أكثر أهمية من التحسينات التي تدخل على أجزاء معينة من المنظومة، مهما كانت مرحبا بها ومحتاجا اليها.

في أوائل هذا العام وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة كاملة من المقترحات لمعالجة الأزمة المالية. علاوة على ذلك، استجابت اليونان، على أساس وطني، لنداء الأمين العام فقررت زيادة نصيبها السنوي في ميزانية عمليات حفظ السلام، منتقلة بالتالي وعلى أساس طوعي من المجموعة جيم الى المجموعة باء للبلدان التي تسهم في تمويل أنشطة المنظمة لحفظ السلام. ونتيجة لذلك، سيزداد اشتراكنا بنسبة ٥٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠، عندما تكتمل عملية إعادة توزيع المخصصات تدريجيا.

لقد أصبح من المألوف تماما القول بأن فكرة المجتمع العالمي حية في التصور البشري، وإن لم تنتقل بعد الى عالم التنفيذ؛ وأن مفهوم الأمن الجماعي فشل في أن يعمق جذوره لأنه لا يعكس روح العصر؛ وأن النهج العام المتعدد الأطراف لا يمكن أن يكون فعالا لحل الصراعات لأنه لا توجد حلول جماعية للأزمات الفردية؛ ولأن الدبلوماسية التي تمارس خلف الستار، والتي نسعى الى تحقيق أهداف متواضعة، ستكون دائما أفضل لاحتواء الصراع داخل حدود معقولة، لأنها ستوفق بين مطالب العدالة وما تسمح به الظروف.

وفي ضوء التجربة الماضية والأخيرة، لا تساور الشعب اليوناني بالتأكيد أوهام كبيرة في هذا الشأن. وحالة قبرص مثال واضح على عجز المجتمع الدولي عن ضمان تنفيذ قرارات قاطعة للأمم المتحدة ومعالجة مشكلة الاحتلال المستمر لدولة عضو من جانب دولة أخرى في أعقاب عمل من أعمال العدوان العسكري. ولأضرب مثالا واحدا آخر فقط على ذلك: إن اليونان مهددة بالحرب في حالة تطبيقها أحكام اتفاقية قانون البحار، التي وقعتها جميع الدول الأعضاء، عدا الدولة التي أوضحت أنها لن تتردد في استخدام القوة للحفاظ على مصالحها الحيوية والدفاع عنها.

غير أنه سيكون من الخطأ الجسيم التغاضي عن تعددية الأطراف لمجرد استمرار المواقف التي تهدئ الخواطر دون حل للمشاكل. فعلينا الموازنة الايجابية

بين الرؤيا والواقع لأن أي مجتمع، وبالتأكيد المجتمع الدولي، لا يستطيع التطلع الى تنمية بشرية واقتصادية واجتماعية دون أن يكون هناك إطار مستقر ومناسب قانونيا.

والأمم المتحدة طوال وجودها كانت التجسيد الأساسي، إن لم يكن الوحيد، لروح الأمل العالمية. فالمبادئ المحفوظة في ميثاقها أرست مدونة سلوك للدول فألزمتها بالإسهام في حفظ السلم والأمن الدوليين وبالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وبتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ووفقا للقانون الدولي على سبيل الحصر. ثم إن المنظمة نفسها كانت غالبا أداة ناجحة لمنع الصراعات وإدارتها.

ولو سمح لسياسات القوة أن تطبق لخدمة مصالح ذاتية وضيقة في جو من المواجهة، وإذا اقتسمت موارد العالم على أساس القوة العسكرية بدلا من المعاهدات والاتفاقات الدولية، وإذا لم تعط الأولوية للقانون الدولي والتعاون الدولي، وإذا سعينا الى التهرب من المسؤوليات التي تعهدنا بها بموجب الميثاق، مهما بدا ذلك مغريا وملائما على الأمد القصير، فإننا نكون قد بذرنا بذور الفوضى، والاضطراب والتفسخ السريع. والأمم المتحدة توفر الإطار الوحيد الذي يمكن فيه بلوغ الهدف الهام المتمثل في إنفاذ الشرعية الدولية، رهنا بالطبع بتحسين قدرتها على معالجة المشاكل الدولية ولا سيما إيجاد آلية فعالة للأمن الجماعي.

وتبين العلاقات اليونانية التركية ضرورة إجراء هذا التحسين. وتود الحكومة اليونانية مخلصة إقامة علاقات حسن جوار طبيعية على أساس مبادئ القانون الدولي واحترام المعاهدات الدولية التي يبدو أن تركيا مصممة رغم هذا على تجاهلها. فالبرلمان التركي اتخذ بالاجماع قرارا في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ يخول الحكومة استعمال القوة العسكرية في حالة ممارسة اليونان لحقها القانوني في مد مياهها الإقليمية وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وعلاوة على هذا استخدمت الحكومة التركية مضمون هذا القرار في انتهاك مباشر لميثاق الأمم المتحدة الذي يمنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية.

والأسوأ من هذا أن تركيا أخلت بمعاهدة لوزان ومعاهدة باريس في بداية هذا العام حين طالبت بجزر إيميا في بحر إيجة، وهي ضمن السيادة الإقليمية اليونانية، بل وعززت هذه المطالبة بوسائل عسكرية. وهذا يشكل سابقة خطيرة جدا بالنسبة للمنطقة برمتها. فتركيا تحاول تغيير الوضع الراهن الذي تقرر منذ أكثر من ٧٠ عاما، وتعزز مطالباتها باستعمال القوة المسلحة. ثم إن وزيرة الخارجية، السيدة تشيلر زعمت بوصفها رئيسة الوزراء في شباط/فبراير أن ١٠٠٠ من الجزر والجزيرات اليونانية في بحر إيجة جزر تركية، ولو سعت اليونان الى رفض هذا "الواقع" فإن تركيا تعتبر ذلك مبررا للحرب. وبعد ذلك بأيام زادت العدد الى ٣٠٠٠ جزيرة.

لقد دعت اليونان تركيا مرارا وتكرارا الى أن تلجأ الى محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بجزر إيميا. غير أن تركيا، على العكس من ذلك، طعنت مؤخرا في السيادة اليونانية حتى بالنسبة لجزيرة غافروس الآهلة بالسكان في جنوب غرب كريت في البحر الليبي، وعلى الرغم من الطابع المثير للغضب في هذه المطالبة فإنها لم تسحبها على نحو قاطع.

ونحن نرى أن تركيا تنتهك عمدا أهم المبادئ الأساسية في النظام القانوني الدولي بدلا من أن تبدي ضبطا للنفس وهي تتقدم بمطالبات أكثر استفزازا لليونان غير أن بلدي من ناحية أخرى لا يقتصر على الاحترام القاطع للقانون الدولي والمعاهدات الدولية بل يبدي قدرا كبيرا من ضبط النفس في علاقاته مع تركيا. وليس أدل على ذلك من أن اليونان اختارت عدم الرد بالقوة على الانتهاكات الواسعة للمجال الجوي اليوناني واستمرار الطيران فوق الأراضي اليونانية من جانب الطائرات الحربية التركية. وينبغي مع هذا ألا يساء تفسير هذا الموقف المسؤول بأي شكل من الأشكال بل على النقيض من ذلك فرغم انعدام أي إرادة حقيقية من المجتمع الدولي للتمسك بالمبادئ التي جسدها ميثاق الأمم المتحدة تصمم اليونان بشكل مطلق على حماية حقوقها السيادية بكل الوسائل المشروعة، وإن التهديد باستعمال القوة لن يثنيها عن ذلك.

أما عن قضية قبرص فالمعترف به على نطاق واسع أن الأمر الواقع غير مقبول. ومع هذا لم يطرأ أي تقدم على مدى ٢٢ عاما الماضية. فتركيا تتحدى بشكل مستمر وقاطع قرارات مجلس الأمن ولا تزال تحتل بالقوة جزءا كبيرا من الجزيرة. وفي الوقت نفسه

تنتهك تركيا بشكل صارخ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية للشعب القبرصي بينما تستمر في نهب منتظم لتراث الجزيرة الثقافي والديني وتواصل تركيا فضلا عن هذا التشجيع المنهجي على الممارسة غير القانونية والمدانة المتمثلة في إقامة مستوطنين في الجزيرة.

ولقد آن الأوان للتوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واقامة اتحاد لمنطقتين وطائفتين بسيادة واحدة وشخصية دولية واحدة وجنسية واحدة، وفي الوقت نفسه ضمان استقلال جمهورية قبرص وسلامة أراضيها.

والواقع أن أمل قبرص في الانضمام الى الاتحاد الأوروبي تطور هام جديد يوجد الظروف التي تيسر تسوية شاملة للقضية. وينبغي ألا تترك الفترة المتبقية على بدء محادثات الانضمام دون أن تغتنم. وفي الوقت نفسه ترحب حكومة اليونان بأي أفكار ومبادرات جديدة أيا كان منشأها، مما يسهم في إيجاد حل في إطار قرارات الأمم المتحدة. ومن العوامل الأساسية لتحقيق الانطلاقة، في رأينا، أن ينسق الأمين العام وممثله الخاص جميع المبادرات.

وريثما يتم ذلك سيبقى التوتر المخيم على الجزيرة مصدرا لمخاطر جسيمة وتعقيدات إضافية تزيد من صعوبة الجهود الرامية الى التسوية. واستغلت تركيا وشبه الدولة الظاهرة السلمية التي نظمها القبارصة اليونانيون فشرعتا منذ أسابيع قليلة، وبمشاركة فعلية من الجماعة التركية الارهابية المتطرفة "الذئاب الرمادية"، في تنفيذ خطة معدة بدقة انتهت بسفك دم شابين قبرصيين وإصابة كثيرين، من بينهم حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة.

وكان الهدف بلا جدال التدليل على وجود حدود دولية مزعومة في الجزيرة، وكذلك دعم الادعاء التركي بعدم وجود إمكانية لأن تعيش الطائفتان جنبا الى جنب بسلام، وأن وجود قوات الاحتلال التركية ضروري لحماية الطائفة القبرصية التركية. لكن الحقيقة هي أن الطائفتين يمكنهما بالفعل التعايش في سلام. لذا وجدوا ضرورة استدعاء عناصر متطرفة من الأراضي التركية لتنفيذ هذا السيناريو ولمحاولة زرع الريبة بين الطائفتين.

وعلى أثر تلك التطورات المأساوية الأخيرة أصبحنا نؤمن بشدة أن اعتماد اقتراح الرئيس كليريدس بإعلان قبرص منطقة منزوعة السلاح، وهو اقتراح اعترف بأهميته على نطاق واسع بالفعل، سوف يسهم حتما في إزالة التوتر وفي الوقت نفسه يفي بمتطلبات أمن جميع الطوائف التي تعيش في الجزيرة.

وفي سياق أوسع فإن البحث عن حل عادل ودائم لهذه المشكلة الدولية المعقدة يتطلب حسما ومثابرة. فإذا كان المطلوب للحوار بين الطائفتين هو فرصة للنجاح، فلا غنى عن وجود قدر من الأرضية المشتركة على أساس قرارات الأمم المتحدة. أما إذا لم يبد الطرف الآخر الإرادة السياسية اللازمة فينبغي للمجتمع الدولي أن يرتفع الى مستوى مسؤولياته السياسية والأخلاقية؛ وأن يتخذ الاجراءات دون إبطاء لإقناع تركيا بالالتزام بالقانون الدولي وبسحب قواتها من الجزيرة.

وفيما يتعلق بالبلقان فإن سياسة اليونان في المنطقة مستوحاة من مبادئ صون الاستقرار والسلام والأمن وحرمة الحدود المعترف بها دوليا والاحترام الكامل لحقوق الإنسان بما في ذلك ما يتعلق منها بالأقليات الوطنية، وذلك وفقا لمبادئ الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتؤيد اليونان إقامة علاقات حسن الجوار وتطوير الروابط الاقتصادية الوثيقة مع بلدان البلقان جميعا وفيما بينها. وفي الوقت نفسه، يسهم تعاوننا المنتظم مع بلدان شبه جزيرة البلقان في إنجاز أهدافها الطويلة الأجل في الاقتصاد والتقارب السياسي من الاتحاد الأوروبي ومؤسساته. ونحن نساند مساندة كاملة وندفع إلى الأمام بنشاط اتجاه هذه البلدان نحو أوروبا.

وبالإضافة إلى ذلك ساندت اليونان جميع المبادرات الدولية الرامية إلى تحقيق المزيد من التعاون الإقليمي البلقاني، مثل مؤتمر وزراء جنوب شرقي أوروبا - الذي انعقد هذا العام في صوفيا وسوف ينعقد من جديد في تسالونيكي في حزيران/يونيه من

العام القادم - ومبادرة رويومون الأوروبية ومبادرة الولايات المتحدة للتعاون في جنوب شرقي أوروبا. ونحن نعتقد أن هذه الجهود، بتكاملها، تسهم في تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار في تلك المنطقة.

وفي سياق التعاون الإقليمي ينبغي لي أن أنوه أيضا بالمبادرة اليونانية للاجتماعات الثلاثية لوزراء خارجية اليونان وبلغاريا ورومانيا، التي انعقدت في يوانينا، باليونان، في ١٩٩٥، وبعد ذلك في فارنا، ببلغاريا، في ١٦ و ١٧ آذار/مارس ١٩٩٦. والغرض من هذه الاجتماعات هو تعزيز التعاون دون الإقليمي، خصوصا في مجالات النقل والاتصالات والطاقة، وكذلك في تنمية البنى الأساسية.

إن اليونان كانت من الأعضاء المؤسسين لمنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي. وأصبحت اليونان في الآونة الأخيرة عضوا في الجمعية البرلمانية لتلك المنظمة وهي تشارك مشاركة نشطة في تلك المبادرة التي تشمل بلدانا من البلقان ومنطقة البحر الاسود، والتي يمكن أن تسهم اسهاما كبيرا في تنمية واستقرار المنطقة الأوسع المحيطة بها. ومن الإنجازات الهامة إنشاء بنك التجارة والتنمية التابع للمنظمة المذكورة، في تسالونيكي، وهو مصرف من المتوقع أن يبدأ أعماله قريبا، وأن يساهم في تنفيذ مشروعات محددة ذات أهمية كبيرة للمنطقة.

وسأحاول الآن أن أقدم لكم عرضا موجزا للعلاقات الثنائية بين بلدي وكل بلد من بلدان البلقان، منفردا.

فاليونان، في علاقاتها مع ألبانيا، تسعى بنشاط إلى تنمية حسن الجوار والتعاون في جميع الميادين، على أساس احترام السيادة والسلامة الإقليمية وكذلك الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المتعلقة بالأقليات الوطنية، طبقا لمبادئ الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

والأقلية اليونانية في ألبانيا تشكل جسرا من الصداقة والتعاون بين البلدين. ونحو هذا الغرض، تتخذ الحكومة الألبانية خطوات مشجعة. وقد ساندت اليونان ألبانيا بنشاط في جهودها من أجل إعادة البناء والإنماء ودعمت انتسابها إلى المؤسسات الدولية. وقد فتحت الزيارة التي قام بها في آذار/مارس الماضي رئيس الجمهورية اليونانية لتيرانا والتوقيع على معاهدة صداقة وتعاون بين البلدين، فصلا جديدا في علاقاتهما، بما يحقق مصلحة الشعبين.

واستمرت العلاقات اليونانية البلغارية في نموها المثمر والبناء، وتميزت بتبادل الزيارات على جميع المستويات. والاتفاقات ذات الأهمية القصوى التي عقدت في الآونة الأخيرة، ومنها اتفاق يتعلق بفتح ثلاث نقاط جديدة لمراقبة العبور على الحدود، واتفاق آخر يتعلق بمياه نهر نستوس - تجعل التعاون بينهما شيئا له معنى حقيقي في حقل البنى الأساسية، بينما يتسم بأهمية حاسمة أيضا بالنسبة للتنمية المستقبلية لاتجاه تلك المنطقة نحو أوروبا.

وبلغت علاقات اليونان مع رومانيا مستوى عاليا خلال السنوات الأخيرة. فقد حدثت زيارات كثيرة على جميع المستويات، ومنها زيارة من رئيس الجمهورية اليونانية، وتحقق تعاون وثيق وواسع في المجالين الاقتصادي والثقافي.

وهدف اليونان هو إنشاء علاقات وثيقة وودية مع جميع البلدان التي تمخضت عنها يوغوسلافيا السابقة. وعلاقات اليونان التقليدية الوثيقة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سوف تتعزز أكثر فأكثر عن طريق تقوية التعاون الاقتصادي، خصوصا على إثر رفع حصار الأمم المتحدة الذي أوقع خسائر جسيمة بالاقتصاد اليوناني أيضا. إن التنمية المتعددة الوجوه للتعاون بينهما سوف تساعد على تصحيح ما مضى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عروة (السودان).

وعلاقات اليونان مع كرواتيا وسلوفينيا سارت في اتجاه صعودي مستمر. ولليونان اهتمام كبير بالتنمية الدينامية لعلاقاتها مع هذين البلدين في جميع الميادين، ويطيب لي أن أعترف باستجابتهما الايجابية كذلك. وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، ساندت اليونان اتفاق سلام دايتون مساندة كاملة، وشاركت مشاركة نشطة في جهود تنفيذه. والاحترام الكامل والصحيح التوقيت لهذا الاتفاق هو الضمان الأفضل لصون سلامة هذه

الجمهورية وسيادتها وطابعها المتعدد الأعراق. إن جهود الجماعة الدولية لتحقيق السلام في البوسنة يجب أن تنجح. وينبغي أن يأتي أولا إنشاء الهيئات المشتركة للجمهورية وتشغيلها على النحو السوي، في سبيل التعجيل بالعودة إلى التطبيع الكامل للحياة في البوسنة والهرسك. وقد أنشأت اليونان علاقات دبلوماسية مع البوسنة والهرسك، وهي تشارك في خطط إعادة البناء بعون اقتصادي محسوس.

وتعرب اليونان عن رغبتها في أن تنجح في خاتمة المطاف المفاوضات التي تجري مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تحت رعاية السيد فانس، في موضوع اسم تلك الجمهورية. حتى يفتح الطريق إلى التطبيع الكامل وإلى التنمية الدينامية للعلاقات بين بلدينا.

وعملية السلام في الشرق الأوسط بلغت في الوقت الحاضر نقطة حرجة على مفترق الطرق. إن حكومتي تشعر بصدمة وقلق شديد إذ تتبع التطورات المأساوية الأخيرة في الضفة الغربية وغزة. ونحن نعرب عن حزننا العميق على ما حدث من وفيات وعن قلقنا العميق بشأن مستقبل عملية السلام. إن اليونان تحث جميع الأطراف على إبداء أكبر قدر من ضبط النفس وأن تمتنع عن أي عمل قد يؤدي إلى مزيد من تصعيد العنف في الأراضي المحتلة. وبصفة خاصة ينبغي لتلك الأطراف أن تحجم عن اتخاذ أية خطوة من شأنها أن تشعل من جديد مشاعر الارتياب والعداوة العميقة الجذور بين الطرفين.

وليس هناك بديل لشعوب المنطقة عن سلام يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام. وليس هناك بديل لعملية السلام. فإذا تعثرت تلك العملية فسيظهر خطر أن تتفكك. ومن الضروري أن يسارع كلا الطرفين إلى استئناف جهودهما لتنفيذ ما اتفقا عليه من التزامات بإخلاص. وتناشد اليونان الطرفين أن يستأنفا المفاوضات فورا على أساس المبادئ التي سبق لهما قبولها في اتفاقي مدريد وأوسلو . ونعتبر أن من الأهمية القصوى أن يطبق الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني المؤقت تطبيقا كاملا، وأن تجري بسرعة المحادثات بشأن الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية - بما فيها القدس - مع المشكلتين المعلقتين، ألا وهما الأمن للجميع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن عدم السير قد يؤدي إلى عواقب وخيمة فيما يتعلق بالسلم والاستقرار في المنطقة كلها. وينبغي أن تكفل لشعوب المنطقة حياة مأمونة داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وفي هذا السياق، تعتقد اليونان أن الجماعة الدولية ينبغي ألا تألو جهدا لإيجاد قاعدة متينة للبقاء السياسي والاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية، بحيث يوجد ذلك مصدرا للأمان للشعب الفلسطيني. وسوف تستمر اليونان في مساندة هذا الجهد بنشاط. ونحن نرى أن عملية السلام يمكن دفعها إلى الأمام بشكل محسوس إذا ما ضمت الدول التي يعنيها الأمر مباشرة في المنطقة قواها إلى قوى الدول المشاركة في عملية السلام. ونحث على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، عن لبنان. إن اليونان، التي شاركت مشاركة نشيطة في عملية السلام في الشرق الأوسط منذ أوائلها في مدريد، سوف تواصل تقديم كل ما يمكن من سند ومساعدة للمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق سلام شامل ونهائي وعادل.

إن توسيع مجلس الأمن وتحسين طابعه التمثيلي من أكثر الاحتياجات إلحاحا في سبيل إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وبينما تركزت المناقشات الجارية على إضافة أعضاء جدد إلى الأعضاء الدائمين، للتعبير عن التغيرات التي حدثت في الميزان العالمي منذ عام ١٩٤٥، وكذلك على حق النقض واستعماله، ينبغي لنا ألا نغض الطرف عن الفوائد المترتبة، على المدى الطويل، عن السماح لمزيد من الأمم بأن تشارك في عملية صنع القرار في هذه الهيئة ذات الأهمية القصوى.

وفي هذا السياق قررت الحكومة اليونانية أن ترشح نفسها لأحد المقعدين غير الدائمين في مجلس الأمن المخصصين لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٠. وينبغي أن يلاحظ أن اليونان، التي هي عضو مؤسس في الأمم المتحدة، هي أحد البلدان الغربية القلائل جدا التي شغلت مرة واحدة فقط مقعد عضو غير دائم بالمجلس، وكان ذلك قبل أكثر من أربعين سنة. واليونان واقعة على مفترق الطرق في البلقان وجنوب شرقي أوروبا ، وهي منطقة

ينبغي أن تعطى فرصة التمثيل في مجلس الأمن والمساهمة النشطة فيه. وإن التزام بلدي الراسخ وغير المشروط بالتسوية السلمية للمنازعات، وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، يقدم كل الضمانات اللازمة بأن انتخابها سيخدم قضية السلم والأمن الدوليين.

وعشية الألفية الثالثة يجب أن يشكل التأكيد على السلام والوئام بين الشعوب التراث الأساسي الذي نورثه للأجيال المقبلة أكثر من أي وقت مضى. ومن المناسب أن تكون الأمم المتحدة وديعا وضامنا لهذا التراث. ويقع على عاتق الدول الأعضاء أن يظل التضامن والأمن والتنمية رائدها من أجل العمل الملموس وصيحة القتال في النضال ضد الفرقة والظلم.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لسعادة السيد آبيل ماتوتس، وزير الشؤون الخارجية في أسبانيا.

السيد ماتوتس (أسبانيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): اسمحوا لي، أن أعرب للسفير غزالي عن تهانيّ القلبية لانتخابه رئيسا للجمعية العامة. وإنني لعلى ثقة تامة بأن صفاته الشخصية ستمكننا من أن نحل بنجاح القضايا الرئيسية ذات الأهمية الخاصة والواردة في جدول أعمالنا. واسمحوا لي أيضا في هذه التعقيبات الاستهلالية أن أعبّر عن امتناني الأخوي للسيد ديوغو فريتاس دو أمارال من البرتغال على قيادته الحازمة والقديرة أثناء الدورة الخمسين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أعرب عن احترامي للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، إذ تعتبر أسبانيا أن الجهود التي يبذلها على رأس الأمانة العامة في هذه الأوقات العصيبة، على وجه الخصوص، جهود إيجابية جدا وتستحق دعمنا.

ويؤيد وفد أسبانيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به قبل بضعة أيام نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية أيرلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي حيث حدد فيه الأهداف المشتركة لأوروبا وأولوياتها أمام هذه الدورة للجمعية العامة.

وأود الآن أن أتطرق بالتفصيل إلى مختلف المسائل التي تهم بلدي بصفة خاصة. ولكني أود أولا أن أؤكد من جديد على التزام أسبانيا القوي والتزام حكومتها الجديدة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ففي ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو، وفي وقت كانت الإنسانية فيه لا تزال تتعامى من فظائع الحرب العالمية الثانية، عبّر ممثلو شعوب الأمم المتحدة عن تصميمهم الأكيد على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وأكدوا من جديد إيمانهم بحقوق الإنسان الأساسية؛ وبكرامة الإنسان الفرد وقدره؛ وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.

وبعد مرور ٥١ سنة، وبعد توفير الظروف اللازمة لإقامة نظام دولي جديد يستند إلى التعاون والتضامن بين الأمم، صارت الالتزامات التي قطعت في سان فرانسيسكو تكتسي معاني متجددة دائمة. والحقيقة أن الأمم المتحدة تشكل حاليا أفضل أداة متاحة للبشرية لتواجه وتحسم - بيد واحدة واستنادا إلى الحوار والتضامن بين الدول الأعضاء - التحديات العالمية التي تواجه البشرية في نهاية هذه الألفية.

ولا بد أن نتأكد بأن التزامنا السياسي بالمنظمة تدلل عليه الأعمال، ليس فقط من خلال توفير الموارد المالية اللازمة، بل أيضا من خلال السعي النشط للتوصل إلى حلول بتوافق الآراء لإصلاح الأمم المتحدة في إطار مختلف الأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة. وأن منظمتنا، التي صممت للاستجابة للتحديات العالمية واحتياجات دولها الأعضاء، لن تتمكن من الاضطلاع بدورها المزدوج في القرن المقبل ما لم يكن بإمكانها التعويل على أساس مالي سليم وقوي ومستقر. واقتناعا بهذه الحاجة تدفع أسبانيا، وهي تاسع أكبر مساهم في ميزانية المنظمة، اشتراكاتها المقررة في الوقت المحدد وبالكامل.

وعندما احتفلنا بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة بتجديد التزام جميع الدول الأعضاء بمبادئ الميثاق، اتفقنا جميعا على ضرورة تكييف المنظمة مع الحالة الدولية الجديدة عن طريق تعزيز فعاليتها من خلال الاضطلاع بإصلاح معمق يسمح بإعادة تنشيطها وتعزيزها. ومن الواضح أن الانتهاء من هذه المهمة يعني استمرار وتعميق تدابير الترشيد والتوفير الضرورية التي اضطلعت بها الأمانة العامة فعلا. وفي هذا الصدد،

كانت الموافقة في الجمعية العامة في الدورة الماضية على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، مبعث ارتياح لأسبانيا.

ونحن ندرك اليوم أكثر من أي وقت مضى، الطابع المترابط للمشكلات التي تواجه المجتمع الدولي واستحالة حلها على نحو فردي من جانب الدول الأعضاء. ولهذا ليس هناك أي شك في أن إطار الأمم المتحدة هو المكان الذي يجب علينا أن نعمل فيه على تضافر الجهود من أجل أن نواجه بتضامن الأزمات الكثيرة التي تتهدد العالم.

والمجتمع الدولي لا يمكنه بالتأكيد أن يظل ساكنا بلا حراك إزاء ضخامة المشكلات مثل تلك التي تواجهها القارة الأفريقية. فقد شهدنا هذا العام مذابح فظيعة - مثل تلك التي ارتكبت في ليبريا - وتشريد الناس في منطقة البحيرات الكبرى، وبخاصة في بوروندي، حيث لا نزال نرقب مشهدا فظيعا مأساويا.

غير أن أفريقيا ليست قارة تركت بشكل تام لبراثن اليأس والقنوط. فهناك بلدان تسمح لها جهود زعمائها الدؤوبة وشجاعة شعوبها بأن تعانق الأمل. فالعودة إلى حكم القانون وإقامة الديمقراطيات الصلبة واحترام حقوق الإنسان هي الطريق لإرساء أسس تنمية مستمرة ومستدامة تضمن الرخاء لجميع الأفارقة.

وتابعت أسبانيا باهتمام كبير التطورات في الشرق الأوسط - التي تتركز على عملية السلام بين العرب والاسرائيليين - حيث لا تزال قضية فلسطين تشكل النقطة المركزية فيها. ونحن نتابع بقلق كبير الأحداث الخطيرة التي وقعت في الأيام الأخيرة في القدس والضفة الغربية وغزة، ونود أن نؤكد مجددا دعوتنا إلى الأطراف المعنية بأن تحجم عن القيام بجميع أعمال الاستفزاز والعنف التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد جديد في التوتر، الأمر الذي يمكن أن يعرض عملية السلام للخطر.

وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت الانتخابات الاسرائيلية المعقودة في أيار/مايو وتشكيل حكومة جديدة النقاط الأساسية المرجعية لتقييم هذه المسألة المعقدة وتحليل آفاق مستقبلها. وبعد فترة وجيزة اتسمت بعدم اليقين، أعلنت الحكومة الاسرائيلية بوضوح عزمها على أن تحترم احتراما تاما مضامين الاتفاقات المبرمة في أوسلو وواشنطن انطلاقا من روح مبادئ مدريد.

وهذا الإعلان الإيجابي للنوايا ينبغي أن يتبعه فورا تقدم هام وملموس، وهذا من شأنه أن يعزز من مصداقية عملية السلام باعتبارها الخيار الوحيد الناجع للتوصل إلى التعايش السلمي في المنطقة.

وهناك مشاكل كثيرة ما زالت بحاجة الى حل. فمن جهة، من اللازم طبعا الحفاظ على سلامة المدنيين وتعزيزها ضد عنف الإرهاب الأعمى والقاسي؛ ومن الجهة الأخرى، فإن إغلاق الأراضي الفلسطينية وتأخير إعادة نشر الجيش الاسرائيلي في الخليل وسياسة الاستيطان كلها تمثل عقبات خطيرة أمام إحراز تقدم في عملية السلام.

وبناء على إعلان فلورنسا الذي أصدره الاتحاد الأوروبي، أغتنم هذه الفرصة لكي أكرر بحزم التزام اسبانيا بعملية السلام في الشرق الأوسط بوصفها السبيل الوحيد لحل هذه المسألة. وفي هذا الصدد ستواصل حكومتي العمل بنشاط على الصعيد الوطني وداخل الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز قضية السلام والتفاهم فيما بين شعوب المنطقة.

وعلى صعيد أوسع، أود أن أعرب عن ارتياحي للمنجزات الأولية التي أسفر عنها الحوار بين الدول الأوروبية ودول البحر الأبيض المتوسط. والهدف ذو الأولوية للحكومة الاسبانية هو المساهمة في التطوير المتوازن والمتجانس للأبعاد الثلاثة لهذه العملية: البعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد الإنساني. وتحقيقا لهذه الغاية سيكون من الضروري الحفاظ على "روح برشلونة"، التي أبدتها جميع البلدان المشتركة في المؤتمر الوزاري الذي تشرّف بلدي باستضافته في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وتعزيز هذه الروح.

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، فلا بد لي من أن أعرب عن قلق الحكومة الاسبانية إزاء تعليق عملية تحديد هوية الناخبين وعرقلة خطة التسوية. وفي هذا الصدد، أود أن أبيّن أمام هذه الجمعية موقف

اسبانيا المبدئي الذي يرى أنه لا يمكن أن تحل مسألة الصحراء الغربية حلا دائما إلا من خلال ممارسة شعب الصحراء الغربية لحق تقرير المصير بإجراء استفتاء حر يقترن بضمانات دولية.

إن الانتخابات التي أجريت مؤخرا في البوسنة والهرسك قد أنهت حلقة في عملية تنفيذ اتفاق دايتون اتسمت بالسيطرة الحتمية للجانب العسكري على الجانب المدني. لقد أصبح السلام حقيقة واقعة في البوسنة والهرسك، وعدم المواجهة دليل ملموس على نجاح العملية العسكرية المتعددة الأطراف. غير أن هذا النجاح لم يقترن بالمصالحة اللازمة بين الأطراف واستعادة الثقة المتبادلة.

وما برحت اسبانيا تسهم في حل الصراع منذ بدايته عن طريق وجود عسكري كبير لها في قوة الأمم المتحدة للحماية ومن ثم جددت هذا الوجود في المشاركة في قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات. وتعتزم حكومتي مواصلة دعم الاستقرار والمصالحة في المنطقة ودعم جهود الأمم المتحدة في هذا الاتجاه.

وأصبح توطيد الحكومات الديمقراطية وتنامي احترام حقوق الإنسان والتقدم الاقتصادي والاجتماعي واقعا ملموسا في أمريكا اللاتينية ومحركا لمستقبل هذه القارة التي ترتبط بها اسبانيا بعرى تاريخية متينة، عرى الصداقة والثقة المتبادلتين. ومما يسرنا على نحو خاص التطورات الإيجابية الحاصلة في أمريكا الوسطى إذ أن التقدم الوطيد في الديمقراطية والزيادة في استتباب السلام يبينان بجلاء أن الجهود الرامية الى تعزيز سيادة حكم القانون والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان تترك في النهاية آثارا ملموسة على حياة الناس.

أود أن أؤكد من على هذا المنبر على التزام اسبانيا بعمليات حفظ السلام. فحكومتي عازمة كل العزم على مواصلة مساهمتها في هذه العمليات. وأود أن أعرب عن أحر وأصدق تقديري للرجال والنساء المشتركين في جميع هذه العمليات لما يقومون به من عمل نابع من الرغبة في حب الناس ونكران الذات، في ظروف بالغة الصعوبة ومحفوفة بالأخطار البالغة، مما يعني أحيانا التضحية بأرواحهم في سبيل السلام.

ولقد أصبحت عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة حجر الزاوية في أنشطة منظمتنا. وأود أن أؤكد هنا على أهمية الزخم الذي يوليه الأمين العام في منشوره المعنون: "خطة للسلام" لتطوير وتعميق مفاهيم جديدة هي الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام.

وإن دور الأمم المتحدة في عملية إنهاء الاستعمار، وبخاصة في تعريف مبادئه العامة، التي تتمسك بها اسبانيا على نحو لا لبس فيه، دور أساسي. وتبيِّن العضوية الحالية لهذه الجمعية العامة بوضوح أن العملية أحد المنجزات العظيمة لعصرنا.

وفي الحقيقة فإن المرحلة الرئيسية من إنهاء الاستعمار قد انقضت قبل حين. غير أن حالات استعمارية منطوية على مفارقة زمنية ما زالت قائمة ويجب عدم نسيانها. ومن بين الأهداف ذات الأولوية للحكومة الاسبانية إنهاء استعمار جبل طارق. ولقد بيَّنت الجمعية العامة، بالقرارات التي اتخذتها، الطريق الى عملية لإنهاء الاستعمار ينبغي، إذ تقوم على مبدأ وحدة الأراضي، تنفيذها عن طريق المفاوضات الثنائية بين المملكة المتحدة، الدولة القائمة بإدارة المستعمرة، واسبانيا، الدولة التي تقع المستعمرة في أراضيها. وبأقصى درجة من المرونة، ولكن أيضا بأقصى درجة من الحزم. وستشترك الحكومة الاسبانية في المفاوضات الثنائية المقبلة مع المملكة المتحدة على أساس إعلان بروكسل الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بهدف واضح يتمثل في المضي قدما بالعملية لكي تبلغ ذروتها باستعادة اسبانيا لوحدة أراضيها بالكامل، مع الحماية السخية لمصالح سكان المستعمرة وهي مقتنعة بضرورة إنهاء المفارقة التاريخية المتمثلة في وجود مستعمرة لإحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في أراضي دولة أخرى عضو وصديقة وحليفة.

ومن دواعي سرور اسبانيا أنها حققت تطلعها بأن أصبحت عضوا كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح. وبهذه الصفة سنواصل تأييدنا لتوسيع عضوية المؤتمر لتشمل مرشحين آخرين لا يزالون يأملون في الانضمام الى عضويته.

ويسرنا أن الجمعية العامة اعتمدت بأغلبية ساحقة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي

كان لي شرف التوقيع عليها باسم بلدي. وستشترك اسبانيا في شبكة مراكز الاهتزازات الأرضية التي أنشئت من أجل التحقق الدولي من الامتثال للمعاهدة وسنؤيد إنشاء منظمة المعاهدة في موعد مبكر. وما زال الانضمام العالمي الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أحد الأهداف ذات الأولوية الى جانب المبادرات الأخرى في مجال نزع السلاح النووي.

واسبانيا وهي من الدول الأولى التي وقعت على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة والتي صدقت على الاتفاقية، يسرها أيضا أنه بات من الوشيك الوصول بعدد التصديقات الى رقم ٦٥ تصديقا، وهو العدد اللازم لأن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ. وإننا على ثقة من أن جميع الدول الموقعة التي لم تودع صكوك تصديقها بعد ستفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ويتخذ بلدي الإجراءات اللازمة للتصديق على البروتوكول الرابع الجديد المتعلق بأسلحة الليزر التي تسبب العمى ونبذل كل جهد ممكن لإنهاء الآثار المأساوية للألغام المضادة للأفراد.

وأشرت في مستهل كلمتي الى الحاجة الى المضي قُدما بإصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها، وهي حاجة يشاطرنا آخرون الشعور بها. ويجب علينا أن نجعل منظمتنا مركزا لمواءمة الجهود الرامية الى تعزيز احترام القانون الدولي والسلام العالمي والمساواة بين الجميع وتبسيط آليات الميثاق وإزالة العقبات السياسية والسوقية التي كثيرا ما تعوق عمل المنظمة.

وتبرز عملية توسيع وإصلاح مجلس الأمن كجزء من الإصلاح المؤسسي. ومن المعروف جيدا أن اسبانيا تؤيد إحداث زيادة معتدلة في عضوية المجلس كنتيجة لعملية مفاوضات متروية هدفها النهائي تعزيز شرعية أعماله.

ومن الناحية الثانية يجب أن تكون "خطة للتنمية" عنصرا رئيسيا في عملية الإصلاح هذه وتتويجا لسلسلة من المؤتمرات الرئيسية التي تركز على التنمية المتكاملة للفرد والتي عقدت في السنوات الأخيرة.

وأود، في هذا السياق العام، سياق هذه المهمة المشتركة لإصلاح الأمم المتحدة، أن أشير بصفة خاصة الى التدابير الجديدة، التي اعتمدتها هذه الجمعية في القرار ٢٢٧/٥٠، بشأن إعادة الهيكلة والتنشيط في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من الميادين. وتؤكد هذه التدابير مرة أخرى الإرادة التي لا لبس فيها لجميع البلدان على التحسين الكبير لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه الآلية المركزية المعنية بتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وبالإشراف عليها.

وأود أن أذكّر، كمثال على التزام اسبانيا بتطوير أنشطة المنظمة، بأنه في السنة الماضية، أبرم بلدي مجموعة من الاتفاقات الثنائية مع مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة من أجل تمويل مشاريع محددة للبلدان النامية.

وقد كان مؤتمر ريو حجرا أساسيا في تاريخ النضال ضد تدهور البيئة ووضع أساس مفهوم للتنمية المستدامة لا ينال من رفاه الأجيال المقبلة، ومع ذلك، فإن صحة كوكبنا أبعد من أن تكون جيدة بالقدر الذي ينبغي أن تكون به. ويجب أن نستفيد من الدورة الاستثنائية المقبلة لهذه الجمعية لإعطاء دفعة جديدة للجهود المشتركة المبذولة لحماية البيئة، التراث المشترك للإنسانية.

لقد حدد إعلان وبرنامج عمل فيينا، الصادر عن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان تعزيز وحماية حقوق الإنسان كهدف ذي أولوية للمجتمع الدولي. وتؤيد اسبانيا هذا المبدأ تأييدا كاملا. إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان هما في حد ذاتهما من الضرورات التي يتعذر تجنبها ويتوقف بقاء الكثير جدا من الكائنات البشرية على التنفيذ الفعال لهما. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة للجميع دون مؤسسات تساعد في تحقيق حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتوفر للمفوض السامي لحقوق الإنسان موارد أكثر لمواصلة جهده الجدير بالثناء في إعادة هيكلة مركز حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، فإن الدفاع عن حقوق الإنسان ذو أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بأضعف الناس، الذين هم في مسيس الحاجة الى الحماية والدفاع عن النفس. وفي هذا السياق تعتقد اسبانيا أن من الخليق بنا أن نستفيد

من المحفز الذي وفره مؤتمر استوكهولم العالمي المعني بالاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية الذي عقد مؤخرا في استوكهولم للقيام من خلال هذه المنظمة، بتعزيز الحماية الأكثر شمولا وصرامة للقصَّر.

وفي المرحلة النهائية لعصبة الأمم، بذلت محاولة، كانت للأسف دون نجاح، لتنفيذ ثلاثية التحكيم - الأمن - نزع السلاح. وحكومة اسبانيا مقتنعة بأن حظر استخدام القوة والتهديد باستخدامها يجب أن يصحبه نص عام في القانون الدولي يجعل اللجوء الى القنوات القضائية إلزاميا من أجل تسوية النزاعات. ولهذا السبب، سلمت حكومتنا، حكومة اسبانيا، في إعلان من جانب واحد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ بأن سلطة محكمة العدل الدولية، المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة، إلزامية بحد ذاتها ودون اللجوء الى اتفاق خاص.

إن من الحقيقي أن الأمم المتحدة لا تستطيع حل جميع مشاكل الجنس البشري. ولكن منظمتنا تستطيع أن تنظر الى الوراء بثقة بأن دورها، في الماضي والحاضر، لم يكن وليس دورا غير هام وأنه بالنسبة لمناطق عديدة في كوكبنا، سيكون الحاضر والمستقبل مختلفين، وأشد صعوبة وأكثر بؤسا دون الأمم المتحدة.

ولهذا السبب، لا يمكنني أن أختتم بياني دون أن أؤكد مرة أخرى التزام اسبانيا الأقوى والأشد صرامة بالأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية المكسيك، سعادة السيد خوسيه أنغيل غوريا تريفينيو.

السيد غوريا تريفينيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحوا لي أن أبدا بأن أنقل الى الرئيس أحر تهانئي على انتخابه رئيسا لدورة الجمعية العامة هذه، مما هو اعتراف ليس بخصاله الشخصية فقط، ولكن أيضا بالدور الرائد الذي تدعى ماليزيا الى أدائه في جزء من العالم يتسم بالتحرك السريع صوب تنميته الاقتصادية وننخرط فيه في جهود مشتركة بوصفنا أعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ.

ويود بلدي أن يعرب عن اعترافه بروح العقلانية والاعتدال التي اتسمت بها الطريقة التي يقوم بها الرئيس بواجباته في هذه الفترة من إعادة الهيكلة كجزء من المهمة المعقدة، مهمة صيانة السلم باعتباره شرطا مسبقا ضروريا لضمان عالم أكثر عدالة خال من التمييز من أي نوع والخوف غير الطبيعي من الأجانب. وبما أن هذه هي لحظة حاسمة بالنسبة للأمم المتحدة نود أن نعرب عن أملنا بأن العمل الذي قام به الرئيس في توجيه هذه المنظمة حتى الآن سيستمر لتوطيد عملية إعادة الهيكلة.

وفي مواجهة البديلين القائمين لحل الأزمات المستمرة والمتكررة التي تنزل بالعالم القانون والعدالة من ناحية، والقوة والعنف من ناحية أخرى، تختار المكسيك دوما القانون والعدالة.

ونحن لسنا هنا من أجل الانخراط في مجرد القيام بطقوس، ولكن من أجل أن نؤكد مرة أخرى التزامنا الكامل بهذا الجهد المشترك الذي بدأناه قبل نصف قرن. ومن الجدير تجديد هذا التزام كل يوم، لأن السلم والأمن ليسا من الهدايا المجانية التي تمنح مرة واحدة وإلى الأبد، ولكنهما من القيم التي ينبغي أن تكتسب وأن تصان من يوم الى آخر.

وقبل سنة، اجتمع زعماء العالم معا في هذا المحفل من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمتنا. وقد أكدوا من جديد سلامة المبادئ والأغراض الواردة في ميثاق الأمم المتحدة واتفقوا على معايير جديدة لنشاطنا الجماعي. لقد بذل هذا الجهد المعقد في عام ١٩٩٦ من أجل ضمان أن المتابعة السليمة لها يجب أن تكون هدفنا المستمر في السنة المقبلة.

لقد سلمت محكمة العدل الدولية، رغم أن ذلك لم يكن بالقوة والوضوح اللذين يبررهما القانون الحالي والمطلوبين من جانب المجتمع الدولي، في فتوى في تموز/يوليه من هذه السنة، بأن استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية يتناقض مع القانون الدولي. وأكدت المحكمة أيضا أنه:

"يوجد التزام على جميع الدول بإجراء واختتام مفاوضات بحسن نية تؤدي الى نزع السلاح

النووي بكل جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة".

ويجب أن تنفذ الجمعية العامة فورا هذا بأن تحث على بدء مفاوضات بشأن الموضوع في مؤتمر نزع السلاح.

وفيما نرحب بهذا الحكم، فإننا لا نوافق على ما تصر عليه المحكمة في رأيها القائل إن التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها يمكن أن يكون قانونيا في حالة الدفاع القصوى عن النفس.

وكانت معاهدة تلاتيلولكو التي عززتها المكسيك التي هي وديع لها الصك القانوني الأول الذي ينشئ خصيصا منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان. وستواصل المكسيك تشجيع تعزيز النظام الذي أنشأته هذه المعاهدة التي جاءت بلا شك سابقة لمعاهدات أخرى لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم.

وترحب المكسيك بالقيام مؤخرا بإضافة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا الى المناطق الموجودة فعلا في منطقة جنوب المحيط الهادئ وفي أفريقيا. ويحدونا الأمل في أن نتمكن قريبا من إضافة منطقة أخرى خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الأمر الذي سيساعد بلا شك على تعزيز حالة الانفراج في تلك المنطقة.

ونؤيد بثبات مبادرة البرازيل لإعلان النصف الجنوبي لكوكبنا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ولقد وقعت المكسيك يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر، أي قبل أيام قليلة، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى الرغم من حقيقة أن هيكلها ليس مرضيا تماما، خاصة فيما يتعلق بدخولها حيز النفاذ، فقد وقعنا عليها لأننا نعتقد أنها خطوة حيوية في برنامج عمل يرمي الى إزالة الأسلحة النووية نهائيا، وهو الهدف النهائي للجهود التي نبذلها في هذا الصدد. وأقدمت بالفعل المكسيك و ٢٧ بلدا آخر أعضاء في مؤتمر نزع السلاح على تقديم مشروع برنامج نأمل في أن ينظر فيه في أسرع وقت ممكن. وإذا أحرزنا تقدما كافيا في هذا الاتجاه، فقد يكون بالإمكان التغلب على إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وهي المعاهدة التي تعترض سبيلها حاليا العقبات المذكورة سابقا. في غضون ذلك، والى أن تدخل المعاهدة التي تفاوضنا بشأنها طوال عامين تقريبا حيز النفاذ، نحث جميع البلدان على توجيه أعمالها وفقا لنصها، حتى قبل دخولها حيز النفاذ رسميا.

ومما يدعو الى القلق البالغ أن الدولتين اللتين اعترفتا بحيازتهما للأسلحة الكيميائية أجلتا التصديق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وهي الاتفاقية التي استغرق التفاوض بشأنها عشرين عاما ولا تتطلب سوى تصديقين لدخولها حيز النفاذ. وسنشرع في مشاورات بغرض تقديم مشروع قرار عن هذا الموضوع. ونحث الكونغرس في الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على التصديق على الاتفاقية في أسرع وقت ممكن.

وفيما يتعلق بموضوع نزع السلاح أيضا، نود أن نسترعي الانتباه الى حقيقة أن رئيس المكسيك، السيد إرنستو زيديو، تقدم مؤخرا باقتراحين في مؤتمر القمة الذي عقدته مجموعة ريو في كوتشابامبا ببوليفيا. ويتعلق الاقتراح الأول بالحاجة الى اعتماد اتفاقية لمكافحة التجارة غير المشروعة بالأسلحة، الأمر الذي يتعلق مباشرة بالكفاح الذي ننخرط فيه جميعا ضد الاتجار بالمخدرات، والجرائم والإرهاب. والاقتراح الثاني يتعلق باستصواب اتخاذ تدابير لمراقبة الأسلحة الهجومية التقليدية في أمريكا اللاتينية بغرض تجنب سباقات التسلح التي من شأنها أن تحول موارد ضرورية لتنميتنا الاقتصادية عن مسارها.

ونرحب بالمبادرة الكندية التي تؤيدها المكسيك بلا تحفظ، والتي تتعلق بالشروع في إجراء مشاورات بغرض القيام، في أسرع ما يمكن، بكفالة حظر كامل لوزع الألغام البرية المضادة للأفراد ونقلها وإنتاجها وتخزينها. ونعتقد أن المسألة هامة وعاجلة على حد سواء. وبناء عليه، نقترح أن تنظر هذه الجمعية في هذه المسألة على ضوء ذلك.

ولأننا بالضبط لا ننظر الى السلام باعتباره مجرد غياب للحرب، نعتقد أن السلم والأمن الدوليين يجب أن يتجليا في التنمية والعدالة. فالسلام لا ينفصم عن التنمية؛ والأمن لا ينفصم عن الازدهار. وإذا زرعنا اليوم بذور التنمية، فسنحصد السلام والأمن والوئام الدولي الذي يجب أن يكون طابع العالم في الألفية المقبلة.

وبناء عليه، تؤيد المكسيك بحماس عمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما اعتماد خطة للتنمية باعتبارها الأساس للجهود التي تبذلها من أجل القضاء على الفقر.

ولهذا السبب ننظر بقلق متزايد الى حقيقة أنه في الدعم المفترض تقديمه للحرية والديمقراطية، تتخذ إجراءات في الاتجاه المعاكس من خلال اعتماد قوانين في ميدان التجارة، أي عصب التقدم المعاصر، وهي قوانين تتخطى الحدود الإقليمية في نطاقها وتكون مخالفة بالكامل للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وأود أن استرعي انتباه الجمعية الى رأي اللجنة القضائية المشتركة بين البلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، الوارد في الوثيقة A/51/394 بشأن موضوع ما يسمى بقانون هلمز - بورتون. وهو يقدم الحجة على نحو مقنع بأن هذا القانون لا يتماشى مع القانون الدولي. ولا يمكن تعزيز حقوق الإنسان عن طريق فرض الحصار أو العزل، ولا عن طريق تطبيق جزاءات على الغير. فالحوار، والانخراط في محافل متعددة الأطراف، والتجارة، والاستثمار، وتبادل المعلومات والأشخاص أمور برهنت دائما أنها أفضل سبيل لنشر القيم التي نتشاطرها جميعا.

والاتجار غير المشروع بالمخدرات بلغ مستويات لم يسبق لها مثيل في العالم، إلى حد أنه أصبح واحدا من أخطر التهديدات الموجهة إلى سلامة المجتمعات وأمن الأمم ذاته. وعلى الرغم من الموارد الضخمة التي تخصصها الحكومات لمكافحة العقاقير غير المشروعة تزداد قوة تجار المخدرات، كما يزداد عدد ضحايا الإدمان على المخدرات وما يصحب ذلك من ضرر بالبيئة الاجتماعية والاقتصاد. وهناك ضرورة ماسة لصياغة وتنفيذ تدابير واستراتيجيات تجعل من الممكن، على أساس التعاون الدولي وتقاسم المسؤوليات، شن هجمة شاملة على هذه الظاهرة والتخلص من التقييمات الجزئية والذاتية في تقدير مستوى امتثال كل حكومة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو، وهذا ما هو أسوأ، استخدام هذا التقدير كسلاح سياسي وكوسيلة للضغط.

ونثق بأن الجمعية العامة، أثناء هذه الدورة، ستتخذ خطوة جوهرية من أجل تكثيف الكفاح ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات وذلك بعقد دورة استثنائية في عام ١٩٩٨، بناء على توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لتقويم حالة التعاون الدولي في مكافحة إنتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية ومكافحة بيعها والطلب عليها والاتجار غير المشروع فيها وتوزيعها غير المشروع والأنشطة ذات الصلة. وفور اعتماد مشروع القرار بشأن هذه القضية، سيتعين علينا القيام بمهمة إعداد جدول الأعمال اللازم لتلك الدورة الاستثنائية الذي يضم الأفكار المحددة التي طرحت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي هذه الجمعية. وفي هذا الخصوص، يكتسي أهمية خاصة البيان الذي أدلى به في ٢٣ أيلول/سبتمبر رئيس جمهورية كولومبيا الدكتور إرنستو سامبر بيزانو.

وتعترف المكسيك، بالحق السيادي لكل أمة في تقرير قواعد وشروط قبول العمال الأجانب في إقليمها وتحترم هذا الحق احتراما تاما. بيد أن حالة رعايانا في البلدان الأجنبية أصبحت مصدر قلق مشروع لجميع قطاعات المجتمع في بلدي، ردا على ظهور موجات مقلقة من العنصرية وكراهية الأجانب في بعض البلدان التي تذهب إليها تدفقات الهجرة. ونحن نرفض رفضا قاطعا القيام أو إغفال القيام بأعمال من جانب السلطات الوطنية والمحلية في البلدان المتلقية، يمكن أن تسهم في خلق أو مفاقمة جو العنف والتعصب ضد هؤلاء العمال وأسرهم. وفي رأينا، فإن مجرد وجود مثل هذا المناخ يتعارض مع الافتراض الأساسي لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. وترى المكسيك أنه ينبغي معالجة هذه المشكلة المعقدة بطريقة تتجاوز مجرد تدابير القمع والإهانة، طريقة شاملة وموضوعية عريضة في نطاقها ومستجيبة للخصائص الإقليمية ودون الإقليمية.

وبلدي مقتنع بأن بدء السريان المبكر للاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم سيشكل بالتأكيد الإطار اللازم لحماية حقوق ملايين الناس الذين هاجروا سعيا وراء ظروف معيشية أفضل. وعلاوة على هذا، نعتقد أنه من الضروري أن يوضع، كجزء من الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان للمهاجرين، حد أدنى من القواعد التي تحميهم في أي بلد من البلدان المتلقية، بغض النظر عن مركزهم القانوني وعن الحماية التي تمنحها إياهم قوانين البلد الذي هاجروا إليه. وسنتقدم بمقترحاتنا في هذا الصدد إلى الدورة القادمة للجنة حقوق الإنسان.

وفي الوقت ذاته تبذل المكسيك جهودا كبيرة لتحسين معاملة وحماية المهاجرين إلى إقليمنا عبر حدودنا الجنوبية. وعلاوة على ذلك اتخذت حكومة المكسيك مؤخرا قرارا بتقنين مركز هجرة أكثر من ٠٠٠ ٣٠ لاجئ، معظمهم من غواتيمالا، كانوا قد استوطنوا في مخيمات في مقاطعتي كامبيتشي وكينتانا رو تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتعكف المكسيك، في جهد مشترك مع جميع بلدان أمريكا الوسطى، بما في ذلك بليز وبنما والولايات المتحدة وكندا، على حملة لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأفراد والمعاقبة على ذلك الاتجار الذي اكتسب في الوقت الحالي نفس خصائص الجريمة المنظمة الدولية. كما أننا نعمل من أجل سن تشريع على مستوى الكونغرس لزيادة العقوبات وإطالة مدد الأحكام على من تثبت إدانتهم بهذا الاتجار غير المشروع.

وحسبما أشار إليه رؤساء دول وحكومات ما يسمى بمجموعة الـ ١٦، والمكسيك عضو في هذه المجموعة، في مناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، من الحيوي أن نعزز النهج المتعدد الأطراف صوب حل المشاكل التي تؤثر على المجتمع بأسره. وننظر بقلق خاص إلى الافتقار إلى إحراز تقدم موضوعي في شتى المجموعات العاملة المسؤولة عن فحص الجوانب الرئيسية لإصلاح المنظمة ولهذا السبب نود أن نقترح تركيز الجهود على المجالات التالية.

وينبغي تحسين قدرة الأمم المتحدة على منع الصراعات وحل الصراعات القائمة. وينطوي هذا، في جملة أعمال أخرى، على كسر المأزق في إصلاح مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وثانيا من الخليق اتخاذ تدابير لتعزيز آليات حل الصراعات والمنازعات بالوسائل السلمية وذلك بإبرام اتفاقية بشأن هذا الموضوع. وأخيرا من الجدير تعزيز دور الأمين العام في منع الصراعات. والمثال على ما يمكن أن يحققه عمل الأمين العام هو الاتفاق الهام الذي تم توقيعه في مكسيكو سيتي في ١٩ أيلول/سبتمبر بين حكومة غواتيمالا والقيادة العامة للاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، والذي سيسهم إسهاما هاما في تحقيق السلم الدائم في ذلك البلد، والذي شارك فيه الأمين العام وفريق الأصدقاء، ومن بينهم المكسيك.

ومن هذه المنصة أود أن أشيد بعمل الوسيط، الذي كان أساسيا في التوقيع على ستة اتفاقات موضوعية في عملية غواتيمالا. ولا ننتظر الآن إلا التوقيع على عدد قليل من الاتفاقات التنفيذية، التي ستؤدي إلى إحلال سلام دائم في هذا البلد في وقت مبكر.

وفيما يتعلق بعملية إصلاح مجلس الأمن، ترى المكسيك أن من الضروري أن تؤخذ في الحسبان في تقويم المقترحات المعروضة علينا ضرورة أن يعكس تكوين هذا الجهاز الزيادة في عضوية المنظمة، بينما تحترم احتراما صارما رغبات بلدان كل منطقة ومبدأ التمثيل الجغرافي المنصف.

ويتعين على الأمم المتحدة أيضا أن تعزز أنشطتها في مجال حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مرة أخرى على أساس الالتزامات التعاقدية التي قطعتها كل دولة على نفسها، والقضاء على أية بقايا للاستعمار أو التمييز على أساس الجنس أو الدين أو العرق أو المعتقد السياسي.

وإحدى أكثر قضايا الإصلاح إلحاحا وتعقدا عملية تنقيح النظام المالي ومعايير تحديد اشتراكات الدول الأعضاء. ولكن لنكن صريحين: الأزمة المالية التي تمر بها الأمم المتحدة تنبثق أساسا عن عدم دفع عدد كبير من البلدان لاشتراكاتها المقررة في الوقت المحدد. هذه الحالة يجب أن تعاد إلى الوضع الطبيعي في أسرع وقت ممكن.

ولا يزال صون السلم والأمن الدوليين المهمة الرئيسية للأمم المتحدة. وقبل سبع سنوات تقريبا، تنفسنا الصعداء إيذانا بانتهاء ليل الحرب الباردة الطويل. وَوُلِدت الآمال من جديد أنه بتعزز السلم فإن الثقة بالأمم المتحدة ستزداد، وطموحات الهيمنة من جانب البلدان القوية اقتصاديا وعسكريا ستتوقف، وروح التسامح والوئام والإنصاف والمساعدة المتبادلة وهي أمور لا يستغنى عنها لبناء عالم أفضل - ستتطور قريبا. وكان هناك حديث عن "عوائد السلام". إلا أن الواقع كان أكثر تعقدا.

وتعرب المكسيك عن فزعها من حوادث العنف التي وقعت مؤخرا في الشرق الأوسط وتنضم إلى مناشدة المجتمع الدولي جميع الأطراف المعنية الامتناع عن القيام بأية أعمال قد تؤدي إلى تردي الحالة وتثير مزيدا من الصدامات. فهذه الأحداث تشكل تَذكرة مأساوية بحاجة الأطراف إلى مضاعفة جهودها بغية النهوض بعملية السلام وضمان أن يسود الحوار والتعقل في المنطقة.

وعلى الرغم من ضخامة العقبات التي ينبغي التغلب عليها بغية ضمان تلقي البشرية ثقافة السلام، يظل إيمان المكسيك عميقا بالأمم المتحدة، التي يجب أن ندعم هياكلها إذا كنا نريد حقا إعطاءها القدرة الضرورية على تصريف المهام المعقدة النبيلة التي نيطت بها قبل نصف قرن تقريبا، وكذلك المهام الإضافية التي تلقى على كاهلها كل يوم تقريبا.

وبتفاؤل مجدد، نثق بأن البشرية لا تزال تمتلك الحيلة والذكاء اللازمين لجعل هذا العالم مكان إقامة للجميع قائما على العدل وجديرا بأن نعيش فيه.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أوهن غياو، وزير خارجية ميانمار.

السيد غياو (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم أحر تهانئ وفد اتحاد ميانمار إلى السيد غزالي على انتخابه الذي يستحقه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. فمما لا شك فيه أن انتخابه لشغل هذا المنصب الهام يعكس ما يُكنه المجتمع الدولي من احترام كبير لبلده، ماليزيا، لدورها النشط في الشؤون العالمية، كما يعكس ثراء خبرته الشخصية ومهاراته الدبلوماسية. ونحن واثقون من أن مداولاتنا تحت قيادته ستكون مثمرة. وأود أن أبدي ملاحظة شخصية، فقد كان لي الشرف العظيم أن رافقت رئيس الدولة الفريق الأول ثان شوي في زيارته الرسمية لماليزيا في الشهر الماضي. وكانت الزيارة ناجحة. وقد بهرتنا الحفاوة البالغة التي استقبلنا بها والإنجازات الرائعة للقيادة بإحلال السلم وتوفير الرخاء الاقتصادي لشعب ماليزيا.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسلف السيد غزالي، سعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، لمساهمته الشخصية في أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة.

تقف الأمم المتحدة اليوم على مفترق طرق. فمن جهة، يوجد أمل في بزوغ حقبة جديدة في العلاقات الدولية في الوقت الذي فيه تحمل اتجاهات ما بعد الحرب الباردة الدول على تكافل يتنامى باستمرار ونحو عولمة الاقتصاد العالمي. ومن جهة أخرى، ظهرت قضايا كانت ساكنة طيلة عقود، مما جر العالم إلى نمط من النزاع والصراع الإثني والعنف. وللأمم المتحدة القيام بدور هام في وقت التحول الشامل هذا. ويتعين عليها أن تعمل على توجيه العالم خلال الفترة الانتقالية إلى حقبة جديدة سلمية وآمنة ومستقرة تقوم على احترام الميثاق.

وفي عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي هذا من المناسب جدا أن نعيد تكريس أنفسنا للعمل على إيجاد عالم تُحترم فيه مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال وتساوي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وتؤمن ميانمار حقا أنه لا يمكننا التغلب على التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نواجهها وأن نتجنب المواجهة والفوضى إلا إذا اغتنمنا الفرصة لتوسيع وتقوية المنظمة ولتشجيع نظام متعدد الأطراف يستند إلى سيادة القانون الدولي وحرية الاختيار وتساوي جميع الدول.

وإن نزع السلاح والتنمية المستدامة وتحسين البيئة والقضاء على العقاقير المخدرة مسائل ذات أولوية تؤثر على أمن ورفاه الشعوب في جميع أنحاء العالم.

ولا يزال القلق يتعاظم إزاء عدم إحراز تقدم كاف في هذه الميادين. وانتشار الأسلحة، لا سيما أسلحة الدمار الشامل، لا يزال الخطر الأكبر الذي يحتمل أن يهدد بقاء البشرية. ولجميع الدول، كبيرة وصغيرة، نووية وغير نووية، مصلحة حيوية في التأكد من نجاح مفاوضات نزع السلاح. إلا أن المسؤولية الرئيسية عن إزالة خطر وقوع محرقة نووية تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن الضروري أن تبدي الدول الحائزة للأسلحة النووية الإرادة السياسية التي تلبي شواغل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لإيجاد أساس مقبول للجميع للنزع الشامل للسلاح.

ولا تزال ميانمار تعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة أساسية تجاه نزع السلاح النووي. إن اعتماد الجمعية العامة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ تطور نرحب به. وسيسهم هذا إسهاما كبيرا في عملية نزع السلاح النووي وفي جهودنا لتحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل.

وتؤيد ميانمار دائما إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وقد قمنا في منطقتنا بالتوقيع والتصديق - مع جيراننا - على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. إن السلم والأمن في العالم يجب أن يشيدا على أساس التنمية الاقتصادية. فدون التنمية لا يمكن أن يوجد سلام دائم. إلا أننا يجب أن ندرك أن التقدم الاقتصادي في البلدان النامية يعتمد على بيئة اقتصادية دولية عادلة ومنصفة، كما يعتمد بنفس القدر على الإصلاحات الداخلية لكي يواجه مواجهة فعالة تحديات الفقر والصعوبات الاقتصادية. وفي هذا الصدد، نشارك الأمين العام رأيه، وهو أنه يجب التسليم بأن التنمية أول مهام عصرنا وأوسعها أثرا. وفي الوقت ذاته، يساورنا قلق شديد لأن عدد الخاسرين من جراء عملية إضفاء الصبغة العالمية على الاقتصاد العالمي يفوق عدد الفائزين بكثير. وقد وصف هذه الحالة ببلاغة فائقة رئيس حركة عدم الانحياز، الرئيس سامبر بيزانو، رئيس كولومبيا، في خطابه أمام اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية المعقودة في تاريخ مبكر من هذا العام في قرطاجنة:

"لا تزال قطع كبيرة من كعكة التقدم تقدم الى قليلين، وفتات منها الى البقية".

إنه من المحزن أن نلاحظ الميل الخطر في بعض الدول نحو ربط التجارة بمسائل أخرى. ونجد أنه من غير المقبول استخدام الجزاءات الاقتصادية أو التهديد باستخدامها، أو تطبيق القوانين المحلية خارج الحدود للتأثير على سياسات البلدان النامية. إن استخدام الجزاءات الاقتصادية أداة للسياسة لا يمكن تبريره. وهو خرق صارخ لميثاق الأمم المتحدة.

والعقاقير المخدرة خطر متزايد على المجتمع الدولي. ولما كانت ميانمار تدرك هذه المشكلة، فإنها تتولى مكافحة المخدرات باعتبار ذلك قضية وطنية. ومنذ البداية، تبينت حكومة ميانمار أنه لا يمكن معالجة مشكلة المخدرات إلا من خلال نهج متعدد القطاعات، وقد وضعت استراتيجيات وطنية لمكافحة هذه الآفة. ويشمل برنامج مراقبة تعاطي المخدرات على الصعيد الوطني أنشطة عديدة هي استبدال المحاصيل وتوزيع الماشية على المزارعين في مناطق الحدود التي يزرع فيها الأفيون؛ ومعالجة مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم؛ والتعليم الوقائي؛ وإنفاذ القانون. ومناطق زراعة الأفيون مناطق متخلفة تعتمد فيها الأجناس الوطنية على زراعته بصفته مصدر الرزق الرئيسي لها. ولهذا أنشأت الحكومة وزارة بأكملها مكرسة لتنمية مناطق الحدود. ولا شك في أن تنمية تلك المناطق ستكفل نجاح حملة القضاء على المخدرات.

وإلى جانب المجهود الوطني، سعت الحكومة الى تعاون أوثق مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومع البلدان المجاورة، كما أنها تشارك بنشاط في حملة دولية ضد إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار فيها. وجهودنا تلقى نجاحا بعودة مجموعة مسلحة تلو الأخرى الى صفوفنا لتنضم الى الحكومة في المساعي المبذولة من أجل التنمية. وثمة حدث مشجع هذا العام تمثل في الاستسلام غير المشروط لجيش مونغ تاي الذي يبلغ عدد أفراده زهاء عشرين ألف رجل بقيادة أو خون سا. ونحن على ثقة من أن هذا الإنجاز الذي لم يسبق له مثيل سيفضي الى تخفيض هائل في الإمدادات من الأفيون.

وأود أن أؤكد بحزم مرة أخرى التزام ميانمار بالقضاء التام على مزارع الأفيون في بلدنا. إن ضخامة المشكلة في حد ذاتها تتطلب طرقا ووسائل جديدة لمعالجتها. وينبغي بذل جهود إضافية للحد من الطلب في الوقت الذي نعمل فيه على ردع الإنتاج والاتجار. ونرحب بزيادة الدعم الذي يقدم الى برامجنا الوطنية أو الى مشاريع التنمية التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

ومسائل البيئة من المواضيع التي تناقش على أوسع نطاق في هذا العصر. وتتصدر البيئة والتنمية جدول الأعمال الدولي حيث أن الأثر الإنساني على البيئة يزيد زيادة كبيرة، كما أن البشرية تواجه تحديات لم يسبق لها مثيل في نطاقها وشدتها. إن النمو الهائل للسكان، الى جانب التنمية الصناعية في كل مناطق العالم، يؤدي الى ضغوط على قدرة تحمل كوكبنا. والنضال لمجرد الوفاء بمطالب السكان الحاليين مع الاحتفاظ بمستوى المعيشة السائد اليوم يسبب تدهورا بيئيا بدرجة لم يسبق لها مثيل. ومع ذلك، فقد بزغ الأمل في السنوات القليلة الماضية نظرا للوعي المتزايد في العالم بأن أسباب تدهور البيئة وآثار ذلك التدهور تتجاوز الحدود الوطنية، وبأن المشاركة يجب أن تسود عالمنا في المستقبل.

وتدرك ميانمار أن هناك ارتباطا بين العناصر المختلفة للنظم الإيكولوجية. وأنه لا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال نهج موحد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ولهذا فإننا نسعى للإسهام في حماية البيئة ودعمها على جميع المستويات.

وفي البلدان النامية، مثل ميانمار، فإن الغابات والمزارع ومصايد الأسماك والماء العذب تشكل أساس التنمية. ولحسن حظنا، فإن ميانمار غنية بهذه الموارد التي لا تتعرض لضغوط. ويرجع هذا الى حد كبير الى ثقافتنا التقليدية التي تسود الحياة اليومية. فزرع الأشجار، وتوفير الحدائق والمتنزهات، وبناء الجسور، وحفر الآبار، وبناء بيوت الاستراحة والأديرة، تعتبر كلها من الأفعال الفاضلة. وشعب ميانمار يحب الطبيعة ويحترمها ويسعى الى المعيشة في وئام مع البيئة. وتاريخ ميانمار حافل بقصص صيانة البيئة التي اضطلع بها ملوك ميانمار. وقد كان لملوك ميانمار القدامى البصيرة اللازمة لحماية غابات الساج بمرسوم ملكي ولكفالة الإدارة المنظمة لموارد الغابات.

وفي السنوات الثلاث التي تلت عقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان تزايد الاهتمام بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي الوقت الذي نرحب فيه بالروح التي ينظر بها في مسألة حقوق الإنسان، فمما يقلقنا الميل المتزايد من جانب بعض البلدان الغربية لإضفاء الصبغة السياسية على مسألة حقوق الإنسان ولاستعمالها أداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ نهجا أكثر شمولا إزاء مسألة حقوق الإنسان وألا ينشغل بالحقوق والحريات الفردية.

ويجب على أي حكومة أو مؤسسة أو فرد يسعى الى تعزيز حقوق الإنسان أن يأخذ في الاعتبار أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية، بالإضافة الى الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، ومرحلة التنمية الاقتصادية. وفي ميانمار وغيرها من البلدان النامية، لا يزال الفقر عقبة ضخمة في سبيل تمتعها الكامل بهذه الحقوق. ولهذا فإننا نضاعف جهودنا مرة أخرى لكفالة حق شعبنا في التنمية بحيث يمكنه التحرر من أغلال الفقر.

والمزاعم بأن تدابير القمع الشاملة تجري في ميانمار لم تثبت أبدا. بل على العكس، فإن السلام والاستقرار اللذين يسودان البلد الآن يسمحان له بإحراز التقدم الكبير. وسيكون للإصلاح الاقتصادي المستمر أثر إيجابي على مستويات معيشة جميع المواطنين. وفي الوقت الحالي، هناك إمكانية لم يسبق لها مثيل في ميانمار للسلام والتنمية ولانضمامها الى مرتبة الاقتصادات السريعة النمو في منطقتها. وأفضل ما يمكن للمجتمع الدولي أن يؤديه هو أن يضطلع بدور بناء لمساعدة ميانمار.

في السنوات الأخيرة تعرضت حفنة من البلدان، مثل ميانمار، لإجراءات تأديبية من جانب بلدان معينة. وأقول إن أهم شيء في أي تقييم لمسار السياسة الصحيح الذي ينبغي اتباعه حيال أي بلد هو تفهم الظروف السائدة في ذلك البلد. وفي حالة ميانمار ينبغي، في المقام الأول، ملاحظة أن ميانمار تمر

بإصلاحات هامة. ومن المؤسف أن حكومة ميانمار لم يحسب لها أنها حققت الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في فترة قصيرة لا تزيد على ثمانية أعوام.

فقد بادرت الحكومة بإجراء إصلاحات اقتصادية لتحويل الاقتصاد المركزي الى اقتصاد موجه نحو السوق. وشجعت الاستثمار الخاص والمشاريع المحلية، وفتحت الاقتصاد أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. ودعمت مشاركة القطاع الخاص في التجارة المحلية والأجنبية على السواء. وقد بدأت الإصلاحات الاقتصادية تؤتي ثمارها، وأدت الى نمو مطرد. وفي السنوات الأربع الماضية سجل الاقتصاد معدل نمو متوسطه ٨ في المائة، نتج عنه زيادة في فرص العمل، وارتفاع ملحوظ في مستويات المعيشة في البلد، وخاصة في المناطق الحضرية التي تزدهر فيها المشاريع الخاصة؛ وفي المناطق الريفية الخصبة التي يتمتع فيها المزارعون بحوافز أفضل لإنتاج المحاصيل وتسويقها.

ويبلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية اليوم في ميانمار ٤,٣ بليون دولار، ومن المتوقع أن يزيد في الأعوام المقبلة. وتسارع خطى النشاط الاقتصادي لا يتجلى داخل البلد فحسب، بل في الخارج أيضا حيث يشارك عدد متزايد من ممثلي ميانمار في المحافل الدولية والإقليمية، بما في ذلك الاجتماعات الرياضية والتجارية والفكرية.

إننا في ميانمار ندرك أن أفضل أمل في مستقبل مشرق يكمن في تضافر أعراقنا القومية لضمان استقرار الدولة وسلام المجتمع وهدوئه. ولهذا الغرض يجري عقد مؤتمر وطني لاعتماد المبادئ التوجيهية لدستور جديد للدولة، ستبنى على أساسه أمة مسالمة عصرية ومتفوقة.

وعلى الجميع أن يفهموا حقيقة أن ميانمار تتألف من اتحاد يضم ١٣٥ من الأعراق القومية التي انبثقت عنها ١٦ مجموعة مسلحة بعضها يرجع تاريخه الى عام ١٩٤٨ وهو عام الاستقلال. وينبغي أيضا ملاحظة أن حكومة ميانمار نجحت، رغم جسامة المهمة، في إعادة ١٥ من المجموعات الـ ١٦ المسلحة الى صفوف المجتمع، وأنشأت وزارة مستقلة للارتقاء بمناطق الحدود والأعراق القومية وشؤون التنمية. والتمرد الذي أعاق التنمية لعقود من الزمن انتهى الآن تقريبا، وأصبحت كل طاقات قوات الدفاع والشعب مكرسة لبناء الأمة. وهناك حقيقة كثيرا ما يغفل عنها وهي شدة تأثير القيم التقليدية في ميانمار مما أدى الى استعمال الرأفة مع الخارجين على القانون. فعلى الرغم من أن محاكم مدنية وعسكرية أصدرت عددا من أحكام الإعدام في أعقاب الاضطرابات التي وقعت في البلد عام ١٩٨٨، لم ينفذ أي منها حتى الآن.

وهناك حقيقة واحدة تدلل على ثقتنا في التغيرات الإيجابية الجارية في ميانمار، هي استعدادنا لفتح أبوابنا أمام السواح. وقد سمينا هذه السنة "سنة زيارة ميانمار". ونتوقع مئات الألوف من الزوار على الرغم من الحملة السلبية التي يشنها منتقدونا. وعلى من ينادون بمقاطعة السفر الى ميانمار أن يتذكروا أن السياحة تستفيد منها طائفة عريضة من الناس إذ يستفيد منها الزوار فضلا عن أبناء البلد المضيف. كما أن الفنادق الكبيرة ووكالات السفر علاوة على الأكشاك التي تبيع فيها الأسر كل شيء، من الحلي المصنوعة باليد الى الأواني المطلية باللك والمشغولات الخشبية، كلها تكسب عيشها من السياحة. فلماذا لا نشجع السواح على الحضور الى ميانمار ليروا بأنفسهم التحولات الهائلة الجارية هناك؟

نقف اليوم على أعتاب الألف سنة الجديدة، وأمامنا فرص وتحديات أيضا. وفي هذا الوقت الحافل بالتغيرات والتحولات يتعين على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بذل جهد جهيد لضمان أن تعيش جميع الأمم في سلام ووئام. ولهذه الغاية سنحتاج الى رجل ذي حكمة ومهارات غير عادية على رأس هذه المنظمة في السنوات المقبلة. وعلينا أن نواصل البحث عن أفضل شخص لهذه المهمة، آخذين في الاعتبار ما يقتضيه هذا المنصب الهام من مهارات شخصية ونزاهة. واختيار الأمين العام للمنظمة يكتسي أهمية أعظم في هذه المرحلة التي نشهد فيها لجوءا متزايدا الى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، على نحو يتناقض مع مقاصد المنظمة ومبادئها.

ختاما، أود أن أجدد تعهد ميانمار بالعمل مع جميع الأمم من أجل تعزيز المنظمة وتحقيق السلام العالمي.

الرئيس بالنيابة: المتكلم التالي وزير خارجية السلفادور، سعادة السيد رامون أرنستو غونزاليس غينر.

السيد غونزاليس غينر (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أنقل الى رئيس الجمعية وجميع وفود الدول الأعضاء، التحيات القلبية من شعب وحكومة السلفادور. وأود أيضا أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة هذه الدورة، وأن أعرب عن شكرنا للسيد ديوغو فريتاس دو أمارال على التفاني الذي أظهره في أداء مهمته. في هذه الدورة، لا مفر لنا من اتخاذ قرارات بالغة الأهمية بغرض تعزيز المنظمة. ونحن مقتنعون بأنه بفضل خبرة الرئيس وروحه العملية ستجد مناقشاتنا الطريق الصحيح ونتمكن من التغلب على العقبات، وإعطاء دفعة للإصلاحات التي تنادي بها الدول الأعضاء.

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، احتفلنا بالعيد الذهبي للأمم المتحدة، ووفرت لنا تلك المناسبة فرصة سانحة لتقييم عمل المنظمة والاعتراف بأهمية هذه المؤسسة في تعميق التفاهم فيما بين الأمم، وكفالة أن تظل مقاصدها ومبادئها محتفظة بكل أهميتها. وفي تلك المناسبة اتفق زعماء العالم على تأييد تنفيذ الإصلاحات اللازمة لضمان أن تكون لدى المجتمع الدولي بحق منظمة فعالة قادرة على الوفاء بمتطلبات عالم يتغير باستمرار.

وفي ضوء ذلك الالتزام، نعتقد أن النقاش في هذه الدورة يجب أن يتفادى الدخول في مواجهة لا لزوم لها، وأن يكون مركزا على صياغة توصيات عملية لضمان أن تتماشى الجهود المشتركة للدول الأعضاء مع الإعلان الذي اعتمد في الذكرى السنوية الخمسين. وبهذه الطريقة سنتمكن من اتخاذ القرارات الهامة التي تزود المنظمة بما يلزمها من قدرات وموارد للتصدي بفعالية لتحديات الألف سنة الجديدة.

إن ديناميات النظام الدولي في السنوات الأخيرة تجعلنا أكثر تقديرا لمختلف المبادرات المطروحة للمناقشة بخصوص المشاكل المشتركة التي تؤثر علينا جميعا، والتي لا بد لنا أن نعمل معا سعيا الى حلها وأن نتشاطر التجارب الناجحة لكل دولة على حدة، بغية تحسين مستوى معيشة كل شعوبنا.

إننا نشيد بالنجاح في عقد مؤتمرات القمة التي اعتمدت فيها برامج العمل الخاصة بالمشاكل العالمية المتعلقة بالمرأة، والطفل، وحقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية الاجتماعية والسكان والمستوطنات البشرية. وهذه المؤتمرات دليل واضح على الإرادة السياسية والالتزام الأدبي من جانب المجتمع الدولي لإعادة تحديد نماذج التنمية المستدامة بإبداع متجدد ينصب على الفرد فضلا عن الأسرة.

وإن تعقد مشاكلنا وترابطها معا يضطران كل دولة من الدول الأعضاء الى مضاعفة جهودها للمشاركة بشكل أكثر نشاطا في إيجاد الحلول. وتلك الحلول لابد أن تبزغ من رؤية جديدة للحالة الدولية الراهنة التي تتسم باقتصادات متزايدة العولمة وتتطلب كفاية أكبر وقدرة أكبر على المنافسة في القطاعات الانتاجية حتى تواجه بنجاح مستويات المنافسة الأعلى.

ورغم العناصر الايجابية في هذه الصورة، يجب ألا نخلط بين الجهود المشتركة والمسؤولية الأولية التي تتحملها كل حكومة عن حل المشاكل التي تؤثر على مجتمعها.

وفي الحالة السياسية العالمية، نلاحظ بارتياح أن تقدما أحرز في الديمقراطية القائمة على المشاركة الشعبية في شتى أنحاء العالم. وهذه واحدة من أهم الظواهر في نهاية هذا القرن. لأنها تمكن الأفراد من الاشتراك بشكل مباشر وبطريقة خلاقة في حل مشاكلهم.

ونحن مقتنعون بأن جهود الأمم المتحدة لحل واحتواء الصراعات عن طريق عمليات حفظ السلام مفيدة لتحقيق الوئام العالمي. والسلفادور، إضافة إلى استفادتها من هذه العملية، كانت ولا تزال طرفا نشطا فيها.

إن خبرة بلدنا في تسوية صراعها المسلح الأخير بشكل فعال يمكن أن تساعد بلدانا أخرى تواجهها

حالات مشابهة. وهذا يتيح لنا لنا أن نتشاطر معرفتنا وخبرتنا مع المجتمع الدولي، لنسهم في حل تلك الصراعات عن طريق الحوار والعمل المشترك، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز السلم والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

لقد قلنا إنه حدث تغير كبير في النظام الدولي، لكن الصراعات والمشاكل لا تزال قائمة، وفي الوقت نفسه، نود أن نشجع حلها في مناخ من التعاون والحوار والمفاوضات بواسطة المناقشة الصريحة الموضوعية.

في السنوات الأخيرة، مارست ٢٥ دولة جديدة حقها السيادي في تقرير المصير وأصبحت أعضاء في الأمم المتحدة، مؤكدة بالتالي من جديد مبدأ العالمية الذي تتسم به المنظمة. وللأسف فإن هذا المبدأ لم يحترم احتراما كاملا ولن يحترم احتراما كاملا حتى تمثل جميع الدول، بما في ذلك جمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة.

إن خلق فرص العمل، وحكم القانون، وأمن المواطنين، والحصول على الإسكان الملائم، والصحة، والتعليم والرعاية الطبية والتغذية للأطفال، والبيئة النظيفة التي تصون وتحفظ الحياة، كلها متطلبات تستحق الأولوية. وإذا استطعنا في الأمم المتحدة أن نضع سياسات وننفذ أنشطة مبتكرة وفعالة في هذا الصدد، أمكن للناس في جميع أنحاء العالم، وبخاصة أكثرهم حرمانا، الاستفادة من هذه الخطوة الهامة نحو حل مشاكلهم. هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للمنظمة أن تسهم اسهاما خلاقا وفعالا في ضمان النظر الى الديمقراطية على أنها عملية إيجابية للبشرية.

إن المشاكل المالية التي تواجهها منظمتنا عقبة أمام أدائها بطريقة مناسبة لبرامجها وأنشطتها وخاصة تلك المتعلقة بأقل البلدان نموا. وإن احتياجات التنمية تتطلب من الأمم المتحدة أن تعمل بشكل أكثر شفافية وفعالية، وفوق كل شيء أكثر كفاية. ولهذا يجب تحقيق الاتساق بين معتقداتنا وتصرفاتنا.

إن الرؤية الجديدة الآخذة في الظهور في النظام الدولي يمكن تفسيرها بالتحولات الداخلية الواقعة في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وأمريكا الوسطى جزء من هذه العملية. واسمحوا لي بأن أصف التجارب الراهنة في منطقتنا. قبل سنوات قليلة من بداية الألفية الجديدة، تركت بلدان أمريكا الوسطى وراءها تاريخنا الحزين الذي يتسم بالمواجهة، وبدأت السير على طريق السلام والحرية والديمقراطية والتنمية كما رسمه رؤساء أمريكا الوسطى في تحالفنا

من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى. ويشتمل التحالف على سياسات وبرامج وأنشطة توفر أنظمة جديدة للتنمية المتكاملة، وتحدث تغييرا تدريجيا في مستويات المعيشة بضمان النمو الاقتصادي مع تحقيق المساواة الاجتماعية والتنمية التي تنسجم مع المستقبل، وبالتالي تكفل توفير مستوى أرقى من الحياة للأجيال المقبلة.

كما أقر رؤساء أمريكا الوسطى سلسلة من الالتزامات لتحقيق أهداف التحالف من أجل التنمية المستدامة. ففيما يتعلق بالناحية السياسية، تتضمن هذه تعزيز ودعم دور القانون والأمن الديمقراطي وكذلك تحديث القطاع العام؛ وفيما يتعلق بالناحية الاقتصادية، تحسين التكامل الاقتصادي، وتحقيق الانسجام بين سياسات الاقتصاد الكلي وتحديث البنيات الأساسية الإقليمية؛ وفي المجال الاجتماعي تخفيف الفقر بشكل منتظم، والتأكيد على خلق فرص العمل والاستثمار في رأس المال البشري، وإعطاء أولوية للتعليم والصحة والتدريب؛ وفي المجال الثقافي ضمان الحفاظ على قيم وتقاليد التراث الثقافي لشعوب أمريكا الوسطى؛ ومن الناحية البيئية الحفاظ على التنوع البيولوجي في المنطقة وحمايته، والنهوض بإعادة تشجير الغابات والاستخدام المناسب لمناطق مستجمعات الأمطار والأروقة البيولوجية والمناطق المحمية.

وفي السلفادور، بعد ٤ سنوات فقط من التوقيع على اتفاقات السلام، يسرنا أن نذكر أننا اقتربنا من التنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في ذلك الحين وأننا نخطو خطوات قوية في سبيل إقامة المؤسسات الديمقراطية وإعادة البناء الوطني. قد كانت عملية السلام الخاصة بنا مثالا يحتذى به، ويسرنا أن نكون نموذجا مشجعا على الاطمئنان الى إمكان حل الحالات التي تماثل حالتنا في مناطق أخرى من العالم، وبعد حل صراع داخلي طويل بالوسائل السياسية، أمامنا نحن السلفادوريين تحديات يمكن تلخيصها في عبارة وجيزة: تحقيق ديمقراطية دائمة مستقرة حديثة قائمة على حكم القانون الذي يمكننا من تحقيق السلام الاجتماعي وبناء السلفادور جديدة.

ونحن لهذه الأسباب مصممون على التعجيل بالاجراءات الرامية الى الوفاء بأعمق تطلعات شعبنا: العمل المجزي بالأجر الجيد؛ والتعليم القائم على المشاركة الذي يشدد على إيجاد ثقافة سلام على أساس القيم المدنية والأخلاقية؛ والنظام الصحي الذي لا يقوم على العلاج فقط بل على الوقاية أيضا؛ وتشجيع المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة؛ والاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتعزيزها بما في ذلك التشديد بوجه خاص على حقوق النساء والأطفال؛ وإحياء بيئتنا وصونها؛ وتعزيز سيادة القانون وتوطيد نظام حقيقي للحريات المدنية. وعلى هذا الأساس سيتمكن الشعب السلفادوري من استغلال جميع مواهبه وجهوده في سبيل بلوغ هدف تنمية المجتمع المستدامة والمتكاملة.

ونحن نرى أن التنمية البشرية والاقتصادية وجهان لعملة واحدة يعتمد كل منهما على الآخر. فالارتقاء بالتنمية البشرية ييسر الظروف لزيادة التنمية الاقتصادية التي تؤدي بدورها الى زيادة في الموارد تحفز بدورها التنمية البشرية.

وعلى هذا تجري حكومة الرئيس أرماندو كالديرون سول إصلاحات ستتيح إقامة بلد مليء بالفرص لجميع أفراده وبذا تكسر حلقة الفقر المفرغة التي يكتب على من يولدون فيها فقراء أن يموتوا فقراء.

ومن الممكن تحقيق هذا الهدف ما دامت لنا كأمة رؤية واحدة تتجاوز الإيديولوجيات المختلفة أو الأوضاع السياسية المختلفة. والمهمة الكبرى التي تواجه هذا الجيل في السلفادر هي التسليم بأن المجتمع كل واحد وضمان أن تكون قوة التاريخ كلها ماثلة في الأذهان عند السعي الى إيجاد حلول يستفيد منها جميع السكان.

ويود شعب السلفادور وحكومته تأكيد امتنانهما لإسهام الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى وممثليه ووكالات منظومة الأمم المتحدة في سبيل تدعيم السلام والديمقراطية والتعمير في بلدنا. كما نود أن نشكر المجتمع الدولي لدعمه المادي والتقني والمالي لتكملة جهود الشعب السلفادوري لتحقيق السلام والتنمية المستدامة مما مكننا من بدء عملية تحديث كي نواجه تحديات القرن الحادي والعشرين بنجاح.

وختاما، نود الإعراب عن ثقتنا المطلقة بأن شعوب العالم الممثلة هنا ستكون قد حققت عند اختتام الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة مستوى أكبر

من التفاهم والثقة والتعاون يمكنها من أن تعالج معا المشاكل التي تؤثر على المجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة: المتكلم التالي هو السيد إدوارد لينغ الممثل الدائم لبليز لدى الأمم المتحدة وأعطيه الكلمة.

السيد لينغ (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في العام الحادي والخمسين للأمم المتحدة نشعر بسعادة خاصة إذ نرى السيد غزالي اسماعيل رئيسا لهذه الجمعية. وإسناد هذا المنصب اليه شيء يرجع الى حد بعيد الى السمعة الطيبة التي يستحقها عن جدارة. كما ترجع سعادتنا أيضا بقدر عظيم الى تقدير حكومتي للالتزام العميق من جانب حكومته بالعمل على تحسين الاقتصاد الوطني والدولي على نحو يكفل الإنصاف. ونعرب أيضا عن امتناننا للخدمات الرائعة التي قدمها سلفه السيد ديوغو فريتاس دو أمارال في عام اكتسب فيه إصلاح منظومة الأمم المتحدة زخما حقيقيا.

وكثيرا ما أبديت اليوم ملاحظات تشير الى وجود دلائل كثيرة على تناقص دور السيادة الوطنية. وفي مجال حقوق الإنسان تواصل نظم الاحتكام الإقليمي الازدهار. فالهيئات الإقليمية والتجمعات الأخرى مثل كمنولث الأمم تقوم بشكل متزايد بفحص الحالات المطروحة. ولدينا أسباب قوية للاعتقاد أن كمنولث الأمم الناطقة بالبرتغالية الجديد سوف يقطع شوطا بعيد على نفس المسار. وفي الأمم المتحدة تواصل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان والهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان، فحص أوضاع الدول لتبين مدى استقامة سلوكها في ميدان حقوق الإنسان. ويبدو مؤكدا أن المفوض السامي لحقوق الإنسان يقوم هو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر الوكالات التنفيذية برقابة مفيدة وبدور العامل الحفاز.

ولئن كانت جهود هذه المنظمة في سبيل التدخل الانساني لم تكلل بنجاح ساحق فمن المؤكد أنها تشير الى احتمال قيام واقع يتلاشى التمسك بأفكار السيادة المطلقة للدول. وبذلك نشهد اعتراف الدول بالمصالح المشتركة التي تسهم في تعزيز التعاون وتضافر الجهود للتغلب على تهريب المخدرات والحفاظ على البيئة وإصلاحها. كما أن منظمة الدول الأمريكية أطلقت مبادرة مؤخرا تتجه في نفس الاتجاه هي: اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الفساد.

فلقد عم الفساد منطقتنا كغيرها من المناطق. ولذلك صممنا في منطقتنا على أن نقلل كثيرا من وطأته حتى لو ترتبت على ذلك آثار محتملة على سيادة الدولة. وبالطريقة نفسها فإن سلسلة الاتفاقيات والمنظمات الجديدة المعنية بالبيئة العالمية، والأعداد الكبيرة من المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة التي عقدت مؤخرا بشأن القضايا الاجتماعية وغيرها، تقف شاهدا على سرعة تآكل الأفكار المتعلقة بالسيادة المطلقة.

وخلال العام الماضي بذلت الجهود لإنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار التي طال انتظارها. وعلى الرغم من بعض أوجه القصور المؤسفة فإن الهيئة الاستئنافية في منظمة التجارة العالمية وهي المحكمة الجديدة للمنازعات التجارية الدولية، أصدرت الآن أول أحكامها. وقد عكفنا أيضا على عمل جاد للتحضير لمحكمة جنائية دولية في نفس الوقت الذي يبدأ فيه فعلا عمل محكمتي جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا. وهذه جميعها أشياء تمثل تطورا هاما في النظام الدولي حيث أصبحت الدولة تخضع هي ومواطنوها بشكل متزايد للرقابة الدولية.

بيد أننا لابد أن نصر على أن ما يسري على أحد يجب أن يسري على غيره. ولذا نتوقع أن تخضع الدول الكبيرة والصغيرة على السواء أنفسها تماما لهذه المحاكم الجديدة. كما أننا نتوقع تماما أن تحجم الدول القوية عن ممارسة إرادتها السيادية ضد الدول الصغيرة أو الضعيفة.

وأنتقل لموضوع آخر، فقد شهدنا أيضا تقلصا معينا في القطاع العام داخل الدول والمنظمات الدولية على السواء. وكان لتناقص الميزانيات الوطنية في البلدان المصدرة لرأس المال والبلدان المانحة تأثير كبير على المنظمات الدولية والبلدان المستوردة لرأس المال والمتلقية للمنح. وما يسمى بالتخفيضات السارية وغيرها من أشكال التكيف الهيكلي قد أصبح بالتالي أسلوب عيش أليم. وفي هذا الصدد لم تنج هذه المنظمة

ولا بلدي ولا غيره من هذه المتاعب. وفي الوقت نفسه أقام بلدي وبلدان أخرى أنظمة حديثة ورشيدة لفرض وتحصيل ضرائب غير مباشرة ورسوم أخرى. وأشير هنا بوجه خاص الى ضريبة القيمة المضافة التي أصبح اللجوء اليها عالميا تقريبا.

لقد تعين على حكومتي، شأنها شأن معظم الحكومات، أن تخفض خدمات حيوية كبيرة. فالحكومات في كل مكان مضطرة الى تجربة الخصخصة لوظائف كثيرة كانت قبلا من وظائف الدولة وقد عمدت الى تصفية جانب كبير من ممتلكات الدولة. ومع حدوث هذه التغييرات في اقتصادات وهياكل حكومية كثيرة برزت على المسرح الوطني والدولي عناصر فاعلة أخرى؛ ومن هؤلاء بطبيعة الحال المجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية التي أصبحت تشارك الآن في معظم نواحي الحياة.

وفي الوقت نفسه نحاول أن نفهم الظاهرة الجديدة المتمثلة في العولمة وأن نتعامل معها. إن للعولمة عدة جوانب ايجابية، خصوصا ما يفترض فيها من تحرير من القيود. غير أن العولمة تعني أيضا فيما يبدو امتداد نشاط مؤسسات ورابطات عملاقة في القطاع الخاص على العالم كله. وهذا الامتداد يكون مصحوبا بعملية تنقيح، وفي بعض الأماكن عملية قلب لنواح من النظريات القانونية والاقتصادية من قبيل استنكارها لوجود التكتلات الصناعية الهائلة والاحتكارات.

غير أن العولمة تقترن منطقيا بالحد من نطاق السيادة. وكما أن فقدان قدر من الاستقلال الوطني الذاتي ليس كله خيرا صرفا، فإن تلك العملاقية المبتدعة أضخم مما يسمح لنا بابتلاعها في لقمة واحدة. فالعولمة، كما نشاهدها اليوم، ظاهرة لم يسبق لها مثيل، حتى في الامبراطوريات الغابرة. ومهما قال المدافعون عنها، فإنها تبدو أحيانا منافية لطبيعتنا البشرية ذاتها، حيث أن البعد الجزئي ينبغي ألا يستهان به أبدا ازاء البعد الكلي الكبير. فالبعدان متكاملان حتما. ثم إن العولمة تنكر أحيانا مفاهيم حقوق الانسان الفردية والجماعية، والاتجاهات الحديثة في هذا المضمار. ذلك أن العولمة، اذا ما سيقت الى حدها الأقصى المنطقي، وهو ما يحدث في عدة أماكن، تبدو مؤدية الى اباحة دولية لعمليات الإماتة الرحيمة. فهي تساهم في ايجاد عقلية "الفتات" أو موقف يمكن وصفه بأنه "السلطعون في السلة" أي موقف قد يموت فيه جوعا المحروم من المزايا أو يعمد الى الفتك بالغير لكي يحيا هو، بينما المنعمون يزدادون تخمة على تخمة.

وبالإضافة الى ذلك هناك بعض أشكال العولمة التي تريد أن تؤكد نفسها فتصبح أشكالا مناوئة للتنوع. إنها أشكال تنبذها التعددية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، التي لا يمكن المماراة في صحتها من الوجهة الاجتماعية - البيولوجية. وكلما تزايد ظهور العولمة في وسائل الإعلام الالكترونية والاتصالات، تخيم هذه المشكلات بأبعاد كبيرة جدا، إذ نرى في أنحاء العالم كله شبابنا يأخذون بتفكير ويلبسون لباس أجانب فاسدين يرسون لهم المعايير دون أن يهمهم شيء أكثر من توريد منتجات غير لازمة وتوليد رغبات مفتعلة. وكما نعرف ذلك جيدا، كثيرا ما تكون العواقب عنفا أهوج واستغلالا جنسيا أو غير جنسي للنساء والأطفال والضعفاء. ولا مراء في أن هذه المنظمة يجب أن تسعى الى كفالة استئصال هذه العواقب.

إن العولمة وتدهور سيادة الدول هما شاهدان على التغييرات الهائلة التي تجتاح العالم، وهو موضوع كثيرا ما يعلق العديدون منا عليه من فوق هذه المنصة. والتغيير هو حقا موضوع اليوم، بل إن التغيير، في هذه الجوانب المحددة، إنما هو جزء لا يتجزأ من هذه المنظمة ومن ميثاقها. فمهما يكن من أمر، وعلى الرغم من أن البعض سينسجون نظريات تقول بعكس ذلك، فإن فكرة وضع مياق الأمم المتحدة كانت في حد ذاتها تتويجا لمذهب السيادة المنتقصة. فالانتقاص من السيادة هو وحده الذي يمكن كبح وجوه الشطط التي تبدت قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها. ومن الواضح أن فكرة إنشاء الأمم المتحدة تتطلب، كشرط مسبق، نوعا من العولمة الأساسية.

ولذا فمن الأمور التي تدعو الى العجب أنه في بعض الدوائر، يصفق القوم للعولمة التي يعمد إليها العاملون في القطاع الاقتصادي الخاص، أو من تحركهم دواعي الاستحواذ أو الجشع أو ما يسمى بـ "الكفاءة"، بينما ينحى باللائمة على مسلك مشابه، وإن يكن أكثر

تواضعا بكثير، تسلكه مجموعات من الدول ذات السيادة. ونحن نلح في القول بإن أحد العوامل الرئيسية للإصلاح المجدي للأمم المتحدة يجب أن يتمثل في تتويج الصبغة العالمية لهذه المنظمة. ويجب علينا حقا أن نعزز الكفاءة عن طريق ترشيد هيكل الإدارة العليا للأمم المتحدة والطرائق التي نختار بها من يتولون زمامها، وذلك ما اقترح بذكاء في الطبعة الأخيرة من الدراسة الهامة التي قام بها "إركهارت وتشايلدرز" تحت عنوان "عالم في حاجة الى زعامة".

يجب علينا أن نعمل على أساس عالمي بالتسخير المشترك للموارد التي يتقاسمها البشر على هذا الكوكب. ونحن نكرر نداءنا الذي سبق أن وجهناه في مناقشات عامة سابقة، بأن هذه المنظمة، تمشيا مع وظيفتها العالمية، يجب أن تعطى سلطة تمكنها من استدرار الايرادات بصورة مستقلة في مجالات معينة لا تدخل في الوقت الحاضر في نطاق الدول القومية ويجب علينا أن نعترف بفائدة تطبيق مفهوم الوصاية المتواضعة ذات الصفة التمثيلية حقا والتي يمكن سحبها، على بعض المجالات المحيطية والجوية.

وقد نرغب أيضا في التسليم بأن الدول النووية إنما هي مجرد أوصياء على الأسلحة النووية، يمكن عزلها عن هذه الوصاية، حتى ونحن نتحرك نحو إنهاء جميع أشكال التجارب النووية ونمتثل للفتوى التي أصدرتها مؤخرا محكمة العدل الدولية، والتي تقتضي التفاوض السريع، بحسن نية، على نزع السلاح النووي. وفي الوقت نفسه يجب أن نستأصل في كل مكان الترسانات الوخيمة من الألغام وغيرها من الأسلحة الضارة والمواد المؤذية، وأن نكفل عدم مرور المواد التي من قبيل النفايات النووية في مياهنا الإقليمية أو غيرها من المياه.

إن العولمة المسؤولة سوف تجني للعالم ثمار الوعود التي أبديت في الأقوال الصادرة أثناء الحرب كبواكير لهذه المنظمة: وهي الوعود التي تقول بأن أشكال التنمية، من اقتصادية واجتماعية وغيرها، هي جميعا تراث مطلق للأفراد والشعوب والأمم، ممن يملكون أقل مما يجب أو لا يملكون شيئا. وعلينا التزام صارم بأن نستبقي برنامج هذه المنظمة الإنمائي في مقدمة اهتماماتنا. لقد اقترحت بليز إنشاء دورة خاصة سنوية لهذه الجمعية تعقد قبيل المناقشة العامة، كي نتناول فيها سياسات التنمية ونجدد الإرادة السياسية اللازمة لإعادة النظر باستمرار في خطة التنمية المتشعبة وفي التعهدات الصادرة أمام هذه الجمعية، وكذلك في المؤتمرات العالمية الرفيعة المستوى التي عقدت خلال هذا العقد الأخير من القرن العشرين. ونستطيع كذلك، في تلك الدورة السنوية، أن نناقش بفعالية بعض الأجزاء المحددة من موضوعات اللجنة الثانية التي تناقش في الوقت الحاضر أثناء الدورة العادية.

إن العولمة المستنيرة سوف تضطرنا، بسرعة وكرامة، الى الوفاء بالالتزامات الإنسانية الواقعة على عاتق هذا "العالم الواحد" إزاء أقل البلدان نموا في افريقيا، والجزر الصغيرة النامية، والمناطق الساحلية النامية الواطئة، مثل بليز، والبلدان غير الساحلية وغيرها من الأماكن المحرومة من المزايا. وينبغي أن يسعدنا أن نفعل ذلك دون أن نكرر أيا من صيغ العلاج الممجوجة غير الخيرة ولا الصحيحة التي ظهرت في الآونة الأخيرة والقائلة بزوال الالتزام باعطاء أفضليات اقتصادية للبلدان الفقيرة، في نفس الوقت الذي ترتفع فيه أصوات الادعاء بضرورة إعلاء حقوق الانسان والنزعة الإنسانية والارتقاء بهما الى أعلى مراتب الشرف والتكريم على الصعيد الدولي.

وبينما ننوه بفضائل الطابع العالمي للأمم المتحدة، يمكن أن نتبين ترياقا آخر أو جانبا مضادا للعملاقية التي تتمثل في عولمة القطاع الخاص هذا الترياق هو ظاهرة الإقليمية.

إن الإقليمية مفهوم يكمن وراء العديد من المقترحات الحالية - بما فيها مقترحات بليز - من أجل إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهي الأساس المقترح لاختيار ما يسمى بالأعضاء الدائمين الإضافيين ممن يملكون امتيازات وإن لم يظلوا أعضاء في المجلس الى ما لا نهاية. وبالمناسبة، فإن هذا الاختيار يمكن أن يتم كليا داخل المنطقة، أو من جانب الجمعية العامة، كما يحدث في العديد من الحالات في الوقت الحاضر.

والإقليمية هي جوهر اقتراحات بليز لإنشاء مقاعد مشتركة في مجلس الأمن، حيث يمكن للدول المتجاورة أو المتقاربة أن تجمع مواردها في خدمة

المجتمع الدولي في هذه العملية المكلفة الى حد ما، وإننا نسلم بامتنان بحقيقة أن مقترحات بليز استرعت بعض الاهتمام.

ومع أن بعض أجزاء أمريكا اللاتينية تبدو متأرجحة على شفا الهاوية، فإن الإقليمية كانت فعالة نسبيا وما زالت تمثل الأمن الرئيسي في صون السلم والأمن في العديد من أنحاء هذا العالم المضطرب. فإنها تأكيد على واقع أن هذه المنظمة ليست منظمة مشكلة على نحو يمكنها من الاضطلاع بمهام صنع السلام وحفظ السلام على أساس مستمر.

وكذلك يعتقد وفد بلدي إن الإقليمية يمكن أن تصبح عنصرا حاسما في السعي لمواجهة تهديد المخدرات بنجاح دون أن تؤدي الى هيمنة غير مقصودة.

وإننا نرى الآن ترتيبات رسمية كثيرة للاندماج على الصعيد دون الإقليمي. وهذه الترتيبات تتم في أنحاء المناطق الخمس للأمم المتحدة. كما تتزايد كذلك الترتيبات غير الرسمية في هذا الصدد. وهذا يقودنا الى أن نحث الأمم في جميع أرجاء العالم، وكذلك الكيان السياسي العالمي، على استكشاف التعاون الوظيفي على أساس إقليمي ودون إقليمي، كما سنحاول الآن داخل رابطة دول البحر الكاريبي وكما فعلنا لقرون في العديد من أجزاء فرعية من البحر الكاريبي. إننا نشهد الآن الكثير من عمليات التحرير الإقليمي المثمرة ودمج أسواق العمالة، وسياسة المنافسة، وشروط العمل، والنظم النقدية، والاستثمارات، والتعاون التقني، والتجارة.

ويسعدنا أن نشهد إقليمية وظيفية مماثلة في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأجزاء أخرى من أمريكا اللاتينية. ونشهد أيضا إعادة ترتيب للعالم مع تحديد مناطق جديدة وتطوير علاقات جديدة بين المناطق. وهكذا، وبدلا من اعتبار جزر المحيط الهادئ بعيدة جدا عن منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، كما كنا نفعل عندما ننظر اليها من ناحية الشرق، فإننا أصبحنا ننظر إليها الآن كمواطنين مجاورين لنا في المنطقة الاستوائية إذ نتطلع اليها من ناحية الغرب عبر برزخ أمريكا الوسطى الهش.

ومن هذا المنطلق الجغرافي السياسي أيضا، ننظر الى منطقة شرق آسيا كشريك لمنطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى. وهذا يساعدنا على أن نقدر أن النهج المعاصر إزاء الدولة يبرر تماما طموحات بلد آسيوي ديمقراطي هو من أهم الأطراف الفاعلة في الاقتصاد العالمي الى أن يتمتع بقدر أكبر من المشاركة السياسية في أسرة المنظمات الدولية. هذا البلد هو تايوان. وفي رأي وفد بلدي، إن هذه المشاركة إنما تتسق تماما مع الأفكار السائدة عن السيادة. وفي الوقت نفسه، يفترض أن السلامة الإقليمية لجمهورية الصين الشعبية لن تمس في هذه الحالة على الإطلاق. ونعتقد أن مركز الدولة والكرامة لجمهورية الصين الشعبية التي تمثل دولة عريقة جديرة بكل احترام والتي هي قوة عالمية لها مكانتها، لا بد وأن يصان في أي موقف نقفه، ودون أن نقصد أي تدخل، فإننا نأمل في هذا الصدد، كما ذكر في سياقات أخرى في هذه الملاحظات، أن يراعى المثل القائل بأن "للنبالة أحكاما".

وإذ ننتقل الى منطقة أخرى، يجب علينا أن نؤكد مجددا على قلقنا إزاء التخلف الذي حدث مؤخرا في عملية السلام بين اسرائيل وجيرانها. ومرة أخرى، نطالب بتحسين الظروف في جنوب لبنان وغيره من الأماكن، وبتوطيد الاستقلال الذاتي الحقيقي للفلسطينيين الذي هو حق من حقوقهم بحكم المولد.

وأخيرا، نود أن نقول بأن الإقليمية، بما في ذلك التعاون الوظيفي، نزعة من شأنها أن تسهم اسهاما كبيرا في تحقيق الأحلام الألفية لمهندسي هذه المنظمة العالمية العظيمة.

الرئيس بالنيابة: طلب عدة ممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء أن مدة البيانات التي يدلى بها في إطار ممارسة حق الرد تحدد بـ ١٠ دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كيم تشانغ غك (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي ببيان ممارسة لحق الرد على المدعو وزير خارجية كوريا الجنوبية المستعمرة.

إن بيان السيد رو - مينغ غونغ على مستوى من السذاجة حيث لا يمكن مقارنته بالبيانات التي ألقاها

وزراء خارجية الدول الأخرى ذات السيادة في الجمعية العامة. وإنما كان القصد من بيانه من بدايته وحتى نهايته هو أن يشكل جزءا من حملة ضد الشمال بغية التحريض على مواجهة بين الشمال والجنوب، حتى في هذه الساحة الدولية. وأن مثول السيد رو - ميانغ غونغ نفسه أمامنا، وهو من كبار أذناب السلطة في كوريا الجنوبية المستعمرة، إنما يشكل في ذاته حطا من كرامة الأمم المتحدة.

وإنني لا أريد أن أدحض نقطة نقطة الأقوال التي وجهها إلينا. فالسلطات في كوريا الجنوبية لا تمتلك أي ما يؤهلها للحديث عن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. إنهم خونة الأمة الذين أدخلوا أسلحة الولايات المتحدة النووية الى أرض بلدنا لإشعال محرقة نووية فيها. وفي الحقيقة، إن كوريا الجنوبية المستعمرة لا تستطيع أن تتفوه بكلمة بشأن الأسلحة النووية للولايات المتحدة التي تم وزعها على أراضيها هي نفسها. وأنه لمثار سخرية أن تنازعنا سلطات كوريا الجنوبية بصدد مشاكل نووية: فالمسألة النووية لا يمكن حلها إلا عن طريق جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة، وليس عن طريق الدمى في كوريا الجنوبية.

لقد كنا ضحايا لهجمات بالأسلحة الكيميائية من جانب الولايات المتحدة والدمى الكورية الجنوبية أثناء الحرب الكورية. وسلطات كوريا الجنوبية تجادلنا في مسألة تتعلق بالأسلحة الكيميائية لذر الرماد في العيون وتغطية استعداداتها الإجرامية الجارية لشن حرب بيولوجية كيميائية ضدنا.

أما بالنسبة للمحادثات بين الأطراف الأربعة فإنني أنصح سلطات مستعمرة كوريا الجنوبية، التي لا سيادة لها ولا سلطة ولا قدرة فيما يتعلق بهذه المحادثات أن تظل صامتة بدل الإدلاء ببيانات لا معنى لها.

وأخيرا، سأطرح تفسيرا مفصلا بعض الشيء تيسيرا لتفهم الوفود الحاضرة في هذه القاعة لحقائق الأمور. فكما ورد في التقارير فما حدث هو أن وحدة فرعية تابعة للجيش الشعبي الكوري كانت تقوم بدورة تدريبية روتينية على متن غواصة تدريبية صغيرة في المياه المحاذية للجانب الشمالي في البحر الشرقي لكوريا في ١٨ أيلول/سبتمبر، ولكن خللا في المحرك أجبرها على الانحراف جنوبا والجنوح في مياه الجنوب بالقرب من كانغرانغ. وفي هذا الصدد، فإن الناطق الرسمي لوزارة القوات المسلحة الشعبية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، قد أكد رسميا، في بيان مؤرخ في ٢٣ أيلول/سبتمبر، أن غواصة تدريب صغيرة تابعة للجيش الشعبي الكوري قد جنحت مياه الجنوب، وطالب بتسليم الغواصة والجنود الباقين على قيد الحياة ورفات الموتى منهم فورا ودون قيد أو شرط.

وهذا يعبر عن حسن نية الجانب الشمالي ورغبته في ألا يتطور الحادث إلى توتر أو نكبة مما لا يخدم السلام أو إعادة التوحيد السلمي لشبه الجزيرة الكورية.

ومع ذلك لم تبادلنا سلطات كوريا الجنوبية حسن النية لحل المشكلة سلميا بل تمثل ردها على ذلك بالمزيد من الافتراء الشرس والتحديات للشمال، فهذه السلطات تواصل استخدام الحادث لغرض سياسي خبيث. وقد اتخذت منذ البداية موقفا استفزازيا خطيرا جدا. فعلى الرغم من أن تلك السلطات تؤكد هي نفسها أن هذه الغواصة التابعة للجانب الشمالي قد جنحت بالقرب من شاطئ كانغرونغ بينما كانت منجرفة مع التيار بعد أن تعرضت لعطب في المحرك بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر نجدها تصمها بأنها سفينة تجسس مسلحة وتعمد إلى شن حملة استفزازية. وعلى الرغم من أن أفراد طاقم الغواصة كانوا مضطرين للاتجاه إلى الشاطئ لأن السفينة جنحت فإن هذه السلطات راحت تصمهم بأنهم جواسيس مقتحمون، وعبأت فريق بحث مشتركا من الشرطة والجيش لقتلهم.

ومما أفزع الناس أن سلطات كوريا الجنوبية وصمت الجنود التابعين للجانب الشمالي بأنهم جواسيس مسلحون وأفراد عصابات شيوعية مسلحة فأصبحوا هدفا للهجوم العسكري من قبل فريق البحث المؤلف من أفراد الجيش والشرطة التابعين لكوريا الجنوبية. وخلال هذا الحادث قتل عمدا بدون استفزاز ٢٠ جنديا تقريبا من الجانب الشمالي. وكان ذلك دون وجود أسباب أو ظروف تبرر جعلهم هدفا للنيران. فلم تكن معهم أسلحة أو معدات للاقتحام أو التدمير. ثم إن الذين قتلوا كانوا، كما ذكرت إذاعة كوريا الجنوبية، من

أفراد الطاقم، بمن فيهم القبطان ورئيس المهندسين والملاح. فما الذي كان بوسع هؤلاء أن يفعلوه على اليابسة بعد أن تخلوا عن سفينتهم؟

إن سلطات كوريا الجنوبية تزيد من حدة التوترات باستغلال هذا الحادث الذي كان يمكن تسويته سلميا، لغرض المواجهة بين الكوريتين. وإن موقفنا من مسألة السلام والحرب معروف جيدا. ونحن نريد السلام بيد أننا على استعداد تام لمعاقبة من يخل بالسلام. وحيث أن اللهب قد أشعل في كوريا الجنوبية فإننا لا يمكن أن نقف موقف الضحية لأجل غير مسمى.

وغني عن البيان أنه لم يعد بوسعنا نحن الضحايا أن نظل متحلين بضبط النفس بينما يتصرف المعتدون بعجرفة كبيرة. ولكوننا ضحايا، لنا الحق في الرد على المعتدين. وربما يكون ردنا ١٠٠ ضعف أو ١ ٠٠٠ ضعف. وبصرف النظر عن نوع ردنا فإن اللوم يقع بكامله على دمى كوريا الجنوبية. ولا بد من الرد على النار بالنار. وعناصر كوريا الجنوبية المولعة بالحرب إنما تقترب من خط الخطر بإطلاقها الطائش للنيران. لا بد لسلطات كوريا الجنوبية أن تكف فورا عن حملتها السيئة القصد ضد غواصتنا المعطوبة وأن تعيدها مع أفراد الطاقم، الأحياء منهم والأموات، فورا ودون شروط. فالوقت ليس بغير حدود.

السيد ابراهيم (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يمارس حقه في الرد على الكلمة التي أدلى بها في وقت سابق من هذا اليوم سعادة وزير خارجية البرتغال وتطرق فيها إلى مسألة تيمور الشرقية. من المؤسف أن ترى البرتغال مرة أخرى أنه من المناسب أن تضلل المجتمع الدولي بشأن الحقائق المتعلقة بعملية إنهاء استعمار تيمور الشرقية وحالة حقوق الإنسان في هذه المقاطعة.

وحسبي أن أقول إن شعب تيمور الشرقية قد مارس بالفعل حقه في تقرير المصير وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ١٥٤٠ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) و ٢٦٢٥ (د - ٢٥). والعملية برمتها بلغت ذروتها بصدور قانون الاندماج رسميا في ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٦. لذلك يرى وفدي أن مسألة تيمور الشرقية لم تعد منذ زمن بعيد قضية قائمة، حيث أنها سويت بطريقة تكفل الاحترام الكامل للشعب، وعلى نحو يتمشى تماما مع قرارات الأمم المتحدة.

ومهما يكن من أمر، فإن اندونيسيا بدافع من احترامها الصارم للأمم المتحدة ملتزمة بالتعاون مع الأمين العام في جهوده الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية. وعلى النقيض من ادعاءات البرتغال التي لا مبرر لها بوجود "انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان"، شهدت العشرون سنة الماضية التي مرت على اندماج تيمور الشرقية مع اندونيسيا تطور هذه المقاطعة على نحو يكفل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقه في الغذاء والتعليم والصحة والمأوى والحرية الدينية، والحق في التصويت والحق في التجمع، وهي حقوق كانت مهملة طيلة أكثر من أربعة قرون من حكم البرتغال الاستعماري لهذا الإقليم.

وفيما يتعلق بسير الحوار فإن التقرير المرحلي للأمين العام عن مسألة تيمور الشرقية، الوارد في الوثيقة A/51/361 المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قد استرعى انتباهنا إلى أن التوصل إلى حل مسألة تيمور حلا عادلا وشاملا ومقبولا دوليا يمكن أن يكون قريب المنال، على الرغم من الطابع الصعب للمهمة. ومع ذلك، يوحي التقرير بأن من الضروري أن تتحلى الأطراف المعنية بالتعاون والمرونة لضمان إحراز مزيد من التقدم.

لقد أظهرت اندونيسيا من جانبها منذ البداية إخلاصها وواقعيتها ومرونتها أثناء الحوار. وفي هذا الصدد، يجدر بنا أن نذكر أنه في عام ١٩٨٦ كاد يتم التوصل إلى تسوية بين اندونيسيا والبرتغال، ولكن حكومة البرتغال سحبت موافقتها بصورة انفرادية. وعلاوة على ذلك، في عام ١٩٩١ وفي أعقاب مفاوضات طويلة ومضنية وافق كلا الجانبين على زيارة لوفد من البرلمان البرتغالي إلى اندونيسيا تشمل تيمور الشرقية. ولكن البرتغال قصرت مرارا وتكرارا ولأسباب ليس لها أي أساس، عن الوفاء بتعهداتها. ونتيجة لذلك تباطأ التقدم في الحوار الثلاثي.

وفي الختام، تود اندونيسيا أن تكرر الإعراب عن استعدادها للتعاون تعاونا كاملا مع جهود الأمين العام لإيجاد حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية.

السيد غمرسول (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يرد باختصار على بعض الملاحظات التي أدلى بها عصر اليوم وزير خارجية اسبانيا بشأن جبل طارق.

لا يرغب وفدي في الدخول في مهاترة علنية مع حليف وصديق وشريك بشأن مسألة لا يمكن حلها إلا من خلال المحادثات المباشرة، حسبما تم الاتفاق عليه بالفعل بين الحكومتين في إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤ وهو الإعلان الذي أشار إليه وزير الخارجية. ولكن بالنظر إلى ما قيل هنا، ربما يكون من الضروري تكرار موقف حكومتي مع أنه معروف جيدا لدى حكومة اسبانيا.

إن السيادة البريطانية على جبل طارق قد ترسخت بوضوح في معاهدة اوتريخت. وهذه حقيقة قانونية لا يمكن دحضها. وعلاوة على ذلك، فإن بريطانيا تتمسك بالتزامها نحو شعب جبل طارق الوارد في ديباجة دستور عام ١٩٦٩. ولن تدخل حكومة صاحبة الجلالة في أي ترتيبات ينتقل بموجبها شعب جبل طارق إلى الخضوع لسيادة دولة أخرى ضد رغباته المعرب عنها بحرية وبصورة ديمقراطية.

ونحن لا نعتبر أن فكرة السلامة الإقليمية لها علاقة على الإطلاق بهذه الحالة. وإنني واثق بأن زميلنا الإسباني، الذي مارس حقه في الرد مساء يوم الإثنين الماضي يفهم هذا الموقف.

وهناك مسائل عديدة متخلفة من التاريخ يمكن حلها على نحو أفضل بالتعاون بدلا من ادعاءات السيادة. بيد أننا نسلم بأن إسبانيا هي الجار المباشر لجبل طارق ونحن نولي أهمية لمواصلة الحوار مع إسبانيا كوسيلة للتغلب على خلافاتنا الحالية.

وفي ذلك الإطار شاركت حكومتي وحكومة جبل طارق مع حكومة إسبانيا في محادثات من أجل تحسين التعاون بشأن مسائل مثل تهريب المخدرات في المنطقة وتمكين المجتمعات على كل من جانبي الحدود من الاستفادة من العلاقات الاقتصادية الحرة في إطار المجتمعات الأوروبية.

السيد شن (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد طلبت الكلمة ردا على ممارسة كوريا الشمالية لحق الرد.

لقد رددت كوريا الشمالية عدة ادعاءات تتصل ببلدي، بما في ذلك الهجمات الشخصية على وزير خارجيتي. وسوف أتناول فحسب حادث الغواصة الذي أشار إليه ممثل كوريا الشمالية في استفاضة كبيرة.

تدعي كوريا الشمالية أن هذه الغواصة، التي وجدت جانحة على الساحل الشرقي لجمهورية كوريا في الأسبوع الماضي، قد انجرفت إلى الجنوب بسبب عطل في محركها أثناء قيامها بمهمة تدريب عادية. هذا تزييف مفضوح وإهانة صارخة للذكاء الإنساني. كما تذهلنا الوقاحة التي تظهرها كوريا الشمالية ببعدها عن الصدق في القول وامتناعها عن إبداء أي ندم على هذا الحادث.

واسمحوا لي بأن أوضح بعض الحقائق البسيطة التي تبين عدم صحة ادعاء كوريا الشمالية. فأولا لم تعلن كوريا الشمالية ادعاءها هذا إلا بعد انقضاء خمسة أيام على اكتشاف الغواصة وبعد فقدان ٢٣ من الأرواح، بما فيها أرواح ثلاثة من رجالنا. وكان من الممكن إنقاذ هذه الأرواح ببساطة لو أنهم أخطرونا بطبيعة الحادث وطلبوا منا المساعدة لو كان الذي سبب انجراف الغواصة إلى مياهنا هو حقا عطل في المحرك.

هناك في الواقع خط هاتف مباشر يربط بين سيول وبيونغيانغ مخصص لمثل هذه الأحداث الطارئة. ويوجد مثال حديث على ذلك، قامت فيه بحرية جمهورية كوريا بإنقاذ جندي من كوريا الشمالية وأعادته إليها بعد أن كانت السيول قد جرفته إلى البحر الأصفر. ولو كان ما تدعيه كوريا الشمالية صحيحا، لما كان هناك سبب لأن تأخذ هذا الوقت الطويل لإخطارنا، لا سيما وأن أرواح ٢٦ ضابطا من قواتها المسلحة كانت في خطر. وتُثبت النتائج التي توصل إليها التحقيق في هذا الحادث، والأدلة الدامغة الأخرى، زيف ادعائهم.

فأولا، إن تيار مياه البحر الشرقي كان سيجرف السفينة إلى الشمال، بينما غواصة كوريا الشمالية قد

تحركت إلى الجنوب، أي ضد التيار، لمسافة ٦٠ ميلا تقريبا جنوب المنطقة المنزوعة السلاح، قبل غوصها إلى القاع على ساحلنا قرب كانغنونغ.

ثانيا، لم تلجأ الغواصة إلى الإجراء المتبع بإرسال إشارات استغاثة عندما واجهت على ما يزعمون مشكلة في محركها.

ثالثا، إن قناصة كوريا الشمالية الذين غادروا الغواصة وقاموا بأعمال عدوانية ضد قواتنا المسلحة كانوا يرتدون على سبيل التمويه ملابس عسكرية لجيش جمهورية كوريا بل يحملون أسلحة جيش كوريا الجنوبية. ونحن نتساءل لماذا يرتدون زي جيشنا بينما هم يقومون بمهمة تدريب عادية.

رابعا، هناك دليل واضح على أن محرك الغواصة كان في حالة جيدة من حيث الأداء إلى حين بلوغ الغواصة الشاطئ. ويستدل من القطع المكسورة من ريش المروحة والدفة في الغواصة، بالإضافة إلى الصخور المحطمة تحتها، أنها حاولت دون جدوى أن تخلص نفسها من منطقة الصخور التي اصطدمت بها.

ولا تدع هذه الحقائق الموضوعية والأدلة الدامغة أي شك في طبيعة الاستفزاز العسكري الكوري الشمالي. وليس تسلل ٢٦ ضابطا من القوات المسلحة النظامية لكوريا الشمالية داخل الجنوب، عن طريق غواصة، إلا عملا متعمدا من أعمال الاستفزاز العسكري يشكل انتهاكا صارخا لاتفاق الهدنة الكوري. ويشكل بهذا تهديدا خطيرا للسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية. ومما يؤسف له كثيرا كذلك أن تستخدم كوريا الشمالية التلفيق والتزييف لتبرير ما لا يمكن تبريره.

ونود أن نذكّر سلطات كوريا الشمالية بأنها وحدها المسؤولة عن آثار وعواقب هذا العمل من أعمال الاستفزاز العسكري.

السيد كاتارينو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ردا على ممارسة حق الرد من جانب ممثل إندونيسيا، أريد أن أكرر مرة أخرى أن تيمور الشرقية وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، تعتبر إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي. ففيما يتعلق بتيمور الشرقية، لم تستكمل عملية إنهاء الاستعمار بعد.

وليس للبرتغال أي مطلب - وأكرر أي مطلب - فيما يتعلق بإقليم تيمور الشرقية. ولكنها تتحمل واجب المسؤولية، القائمة على أسس تاريخية ومعنوية وقانونية عن ضمان الاعتراف بالحقوق الشرعية لشعب تيمور الشرقية، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وهذا هو السبب الذي من أجله نلتزم بإجراء حوار بنّاء مع إندونيسيا تحت إشراف الأمين العام. وإننا نؤيد هذا الحوار، وأود مرة أخرى أن أعرب عن أملنا في أن نتمكن من تحقيق بعض التقدم بطريقة ملموسة صوب تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يمكننا أن نبدي أي احترام للسيد رو تينغ غونغ وزير خارجية جنوب كوريا المزعوم، وهو أحد المنظمين لأعمال التقتيل في أبناء شعبنا في جنوب كوريا. ويشهد العالم مرة أخرى وحشية وهمجية سلطات جنوب كوريا. فالآن وقد قتلت سلطات جنوب كوريا المتآمرين، فإنها تستطيع أن تزيف ما تشاء ما دامت محتفظة بغواصتنا وأفرادنا.

في جنوب كوريا، يقول الناس إن سلطات جنوب كوريا يمكنها أن تفعل أي شيء ترديده، فيما عدا تحويل الرجل إلى امرأة أو المرأة إلى رجل.

ومرة أخرى، أريد أن أقول لسلطات جنوب كوريا إننا كضحايا، من حقنا أن نرد على المعتدين. وأن ردنا قد يكون مائة ضعف أو ألف ضعف. وبصرف النظر عن الشكل الذي نرد به، فإن دُمى جنوب كوريا هم الذين سيتحملون كل اللوم عما يحدث.

السيد ابراهيم (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ردا على البيان الذي أدلى به توا وفد البرتغال، أود فقط أن أذكّر الجمعية بأن البرتغال تخلت عن تيمور الشرقية على نحو غير مسؤول بعد

الفوضى التي حرضت عليها البرتغال نفسها. ويرى وفد بلدي أن بيان اليوم كان مجرد تكرار للبيانات التي سبق الإدلاء بها، وهو لا يستدعي أي رد آخر ما دام موقفنا من المسألة معروفا تماما.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس لدي ما أضيفه إلى ما قاله وفد بلدي بالفعل ردا على الادعاءات المسلية التي ادعاها ممثل كوريا الشمالية. واكتفى بتذكير وفد كوريا الشمالية بأن سلطات كوريا الشمالية لا تستطيع أن تتنصل من مسؤولياتها بتقديم ادعاءات كاذبة. فالحقائق تتكلم عن نفسها.

السيد كاتارينو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أؤكد أن ما جاء في البيانات الإندونيسية لا يمكن أن يخفي الحقائق الأساسية ولا الحالة السائدة في تيمور الشرقية. ولا يمكن لفترة تتعدى ٢٠ عاما أن تكبت أو تمحو تطلعات وآمال ما يزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة في تيمور الشرقية. ويحدونا أمل صادق في أن تظهر إندونيسيا، أسوة بما فعلته بلدان أخرى منذ انتهاء الحرب الباردة، تفهما للاتجاهات الجديدة في العالم.

ومن جهتنا، نحن على استعداد، كما سبق أن ذكرت، للسعي إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا. وسنواصل العمل بحسن نية وصبر على تحقيق ذلك الهدف في إطار المحادثات التي تجري برعاية الأمين العام.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.